الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة

القوائم المالية المجمعة في ظل النظام المالي المحاسبي

دراسة حالة شركة MOSTAVI

من إعداد الطالبة:

بلعربي نوال

تحت اشراف :

أ. بلعياشي بومدين غوتي

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. بن حمو عبد الله	**أستاذ مساعد –أ–**	**جامعة مستغانم**	**رئيسا**
أ.بلعياشي بومدين غوتي	**أستاد مساعد –أ–**	**جامعة مستغانم**	**مقررا**
ا. بن زيدان ياسين	**أستاذ مساعد –أ–**	**جامعة مستغانم**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2014 –2015

مقدمة عامة

الفصل الأول

عموميات حول مجمع الشركات

الفصل الثاني

القوائم المالية المجمعة في ظل النظام المالي المحاسبي

الفصل الثالث

دراسة حالة القوائم المالية المجمعة لشركة موستافي

قائمة المراجع

الخاتمة العامة

الملاحق

الإهـداء

أهدي هذا العمل إلى أعز مخلوقين على قلبي في هذا الوجود،

إلى من لهما الفضل في تربيتي وتعليمي، إلى أمي وأبي

راجيا من الله تعالى أن يحفظهما ويطيل في عمرهما.

إلى أخي و أخواتي راجيا من الله تعالى أن يمنح لهم السعادة والنجاح.

إلى جميع أصدقائي.

وإلى جميع الأشخاص الذين أحبهم، والذين لم يتسنى لي أن أذكر أسمائهم.

الخاتمة العامة:

من خلال دراستنا لأهمية القوائم المالية الجمعة في المؤسسات الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي، حيث كنا نهدف من وراء هذا إلى معرفة مدى ملائمتها لمتطلبات الإفصاح المحاسبي، من خلال ثلاث فصول لهذا الموضوع من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة.

ونظر لاتجاه الدولة إلى السوق المفتوحة وجلب الاستثمار الأجنبي هذا كله يؤثر على المحيط الاقتصادي بظهور نوع جديد في الساحة من أشكال المؤسسات (القابضة)، ملزمة بتطبيق هذا النوع من القوائم من خلال خلق نظام محاسبي مالي يستجيب لاحتياجات المتعاملين الاقتصاديين ويتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية.

1. نتائج اختبارالفرضيات:

1.1. تتمثل الفرضية الأولى أنه يمكن تطبيق القوائم المالية المجمعة في المؤسسات الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي وتتمثل في قائمة الميزانية الموحدة، قائمة حسابات النتائج الموحدة، قائمة تدفقات النقدية الموحدة وهكذا نكون قد أثبتنا صحة الفرضية الأولى للبحث .

2.1.تتمثل الفرضية الثانية أن في القوائم المالية المجمعة ملائمة لتلبية متطلبات الافصاح المحاسبي، وتتمثل في تلك الجهود المبذولة من طرف القائمين على سير المهنة، لجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث تلبي تلك القوائم احتياجات مستعمليها وهذا إثبات لصحة الفرضية الثانية

2. النتائج العامة للبحث :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية :

- تقوم المؤسسة خلال فترة زمنية معينة والثانية بوظيفة الاتصال وتتمثل أساسا في تقديم مجموعة من المعلومات الخاصة بنشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة لجميع الأطراف لها التي مصالح متعلقة بالمؤسسة.
- يعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم الملازمة للمحاسبة هدفها الأساسي هو تحسين عملية الاتصال.
- استطاعت بعض المنظمات الدولية للمحاسبة تحقيق التوافق المحاسبي الدولي وتسوية الاختلافات الموجودة في الممارسات المحاسبية من خلال إصدار المعايير المحاسبية الدولية.
- يعاني مستعملو القوائم المالية المجمعة من بعض الغموض في تلك القوائم و هذا يرجع لنقص الخبرة في تطبيق طرق الإدلاء عن الوقائع الاقتصادية في ظل الطبيعة الجديدة للاقتصاد الجزائري من نقائص عديدة.
- تساهم القوائم المالية المجمعة في ظل النظام المحاسبي المالي في تحقيق المقاربة بين المؤسسات و كذلك بين الدورات في المؤسسة نفسها.

التوصيات والاقتراحات:

بناء على النتائج المقدمة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة تكوين ورسكلة الإطارات علميا وعمليا من أجل ممارسة المحاسبة وفقا لمعايير المحاسبية الدولية .
- تحسين نوعية التعليم العالي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانب الأكاديمي والجانب المهني .
- تشجيع المؤسسات الجزائرية على ثقافة الإفصاح المحاسبي لخلق سوق صريحة و نزيهة.
- تنظيم العديد من الملتقيات والمنتديات من أجل توضيح طرق إعداد القوائم المالية المجمعة ومفاهيم الإفصاح المحاسبي.

- تحديد مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة، وذلك ليتم تطبيقه من قبل المؤسسات بشكل صحيح.

آفاق البحث:

تناولنا في هذه المذكرة، إبراز أهمية القوائم المالية المجمعة وفق النظام المحاسبي المالي في عملية الإفصاح من وهو المواضيع الجديدة، ولذا سوف نقترح جملة المواضيع يمكن تناولها مستقبلا والتي نراها مكملة لهذا البحث:

- دور القوائم المالية المجمعة في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- آثار تطبيق القوائم المالية المجمعة وفق المعايير الحاسبية على البورصة الجزائرية؛
- مقومات عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المجمعة.

تمهيد:

يرتبط ظهور مجمع الشركات من الناحية التاريخية بتطور الشركات و نتيجة للتوسع الإقتصادي و توفر الإنتاجية في أسواق مختلفة، سواء كانت وطنية أو أجنبية، إن هذا التوسع جعل الشركات أمام خيارين أساسين:

- إما الحفاظ على الوحدة القانونية للشركة أو إنشاء فروع أو أقسام أو مكاتب مختلفة
- أو إنشاء شركات تابعة متخصصة تتمتع بشخصية معنوية مستقلة غير أنها مراقبة من طرف الشركة الأم.

من خلال الخيار الثاني برزت ظاهرة مجمعات الشركات و التي أصبحت تتحكم في الإقتصاديات العالمية، و هذا ما جعلنا نسلط الضوء على هذا التنظيم من خلال دراستنا في هذا الفصل، فالمبحث الأول سيتناول ماهية مجمع الشركات و المبحث الثاني مزايا و عيوب تكوين المجمع و كذا محيطه

المبحث الأول: مفهوم و مكونات مجمع الشركات

إن مجمع الشركات في الحقيقة هو موضوع واقعي نظرا لتطوره في الوقت الراهن و اكتسابه أهمية اقتصادية عالمية و هذا بعد أن اجتاح مكانة واسعة النطاق في النشاط الإقتصادي، حتى أضحت بعض هذه المجمعات تمثل جانبا هاما من النشاط الإقتصادي لأهم الدول الصناعية، وفيما يلي يتناول هذا المبحث إبراز مختلف المفاهيم التي أسندت لمجمع الشركات و كذا مكوناته.

المطلب الأول: مفهوم و مكونات مجمع الشركات

لقد تنوعت و تعددت المفاهيم الخاصة بالمجمعات، حيث لا يمكن إعطاء تعريف جامع و شامل للمجمع، و ذلك لإعتباره كيان يختلف تكوينة، أسلوبه و تنظيمه من دولة لأخرى، كما أن مختلف التشريعات لم تتفق على تعريف موحد له و انطلاقا من هذا نطرح المفاهيم التالية للمجمع.

أولا: مفاهيم عامة

1 – يمكن تعريف المجمع بأنه: " مجموعة من المؤسسات المرتبطة فيما بينها، العلاقات التي تربط بين مختلف هذه المؤسسات يمكن أن تكون ذات طبيعة مختلفة"[1].

2 – "مجمع الشركات هو كل كيان اقتصادي مكون من شركتين أو أكثر ذات أسهم مستقلة قانونيا تدعى الواحدة منها الشركة الأم، تحكم الأخرى المسماة أعضاء تحت تبعيتها بامتلاكها المباشر 90% أو أكثر من رأس المال الإجتماعي بحيث يجب أن لا يمتلك رأس المال الإجتماعي للشركة الأم كليا أو جزئيا بطريقة مباشرة بنسبة 90% أو أكثر من قبل شركة أخرى يمكنها أن تأخذ طابع الشركة الأم"[2].

[1]- Bruno Bachy et Michel Sion, (2009), Analyse financière des comptes consolidés normes IFRS, 2ème edition, Edition Dundo, Paris, p 5.

[2]- خلاصي رضا، (2005)، النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الأشخاص الطبيعيين و المعنويين، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، ص 181.

3 – و حسب dominique mesplé-lassalle المجمع هو:" مجموعة من المؤسسات مرتبطة فيما بينها عن طريق مساهمات مالية أو عن طريق روابط إما تعاقدية أو قانونية"[1].

4 – تعريف المشرع الجزائري

1. المادة 796 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 تنص على مايلي: " يجوز لشخصين معنويين أو أكثر أن يأسسوا فيما بينهم كتابيا، و لفترة محدودة تجمعا لتطبيق كل الوسائل الملائمة لتسهيل النشاط الإقتصادي لأعضائها أو تطويره و تحسين نتائج هذا النشاط و تنميته".[2]

كما تنص كذلك المواد 797 و 799 مكرر من نفس الرسوم التشريعي السابق على مايلي:[3]

2. المادة 797: " يحدد عقد التجمعات تنظيم التجمع مع مراعاة أحكام هذا القانون. و يتم إعداده كتابيا و ينشر حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

و يتضمن لا سيما البيانات الآتية:

1 – اسم التجمع؛

2 – اسم الشركة أو موضوعها و الشكل القانوني و عنوان المقر أو المركز الرئيسي للشركة، و إذا اقتضى الأمر رقم تسجيل كل عضو من التجمع في السجل الجاري؛

3 – المدة التي أنشئ لأجلها التجمع؛

4 – موضوع التجمع؛

5 – عنوان مقر التجمع؛

تتم جميع تعديلات العقد و تنشر حسب شروط العقد نفسه.

[1]- Dominique Mesplé-Lassalle, (2006), la consolidation des comptes normes IFRS, édition maxima, paris, p 13.
[2]- المادة 796، القانون التجاري الجزائري، ص 250.
[3]- المادة 797و المادة 799 مكرر، القانون التجاري الجزائري، ص: 250-251.

ولا تصبح قابلة للإحتجاج بها على الغير إلا إبتداء من تاريخ الإشهار".

3. المادة 799 مكرر: " يتمتع المجمع بالشخصية المعنوية و بالأهلية التامة إبتداء من تاريخ تسجيله في السجل التجاري. و يحدد العقد الخاضع للإشهار القانوني، شروط التجمع و موضوعه".

من خلال ما سبق يمكن اعتبار المجمع مجموعة من الشركات المستقلة فيما بينها ظاهريا و الخاضعة لإدارة اقتصادية وحيدة، تسمى الشركة الأم قصد تسييرها و مراقبتها بالشكل الذي يحقق منافعها الإقتصادية.

ثانيا: مكونات مجمع الشركات

من خلال التعاريف السابقة للمجمع يتضح بأن المجمع يتكون من عنصر مركزي يتمثل في الشركة الأم، تتميز عن غيرها من الشركات بصلاحياتها المتمثلة في القدرة على إدارة المجمع و اتخاذ القرار إلى جانب عدة شركات تمثل عناصر فرعية، لكل واحدة منها شخصيتها المعنوية الخاصة بها، تسمى الشركات التابعة، و هي بتجانسها تشكل المجمع، وسنتطرق لهذه العناصر بالتفصيل فيما يلي:

1 – الشركة الأم (Société mère): "الشركة الأم هي التي تكون على رأس المجمع وتمارس سلطة الرقابة، حيث تقوم بمراقبة عدة شركات فرعية، وتخول لها كل الصلاحيات المتعلقة باتخاذ القرارات، و تعرف كذلك الشركة الأم على أنها الشركة التي تملك شركة تابعة و أكثر"[1].

و تعرف كذلك الشركة الأم على أنها:" البنية القانونية التي تجمع القدرة الإستراتيجية، فهي تبعث النشاط و تضمن المراقبة داخل المجمع"[2].

[1]- منير سلامي، (2009-2010)، القوائم المالية المجمعة على ضوء المعايير الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، ص 99.
[2]- J. Y. Eglem et P. Gazil, (1984), La consolidation outil de gestion et de contrôle des groupes, édition Vuibert, Paris, p26.

من خلال التعاريف السابقة يتضح بأن الشركة الأم هي المسؤولة عن إصدار القرارات في المجمع، فهي تلعب دورا مهما من خلال تحكمها في إصدار القرارات الإقتصادية داخل المجمع سواء تعلق الأمر بعلاقات المجمع التجارية أو بنشاطاته المستقبلية، و هي المسؤولة عن رقابة مختلف الفروع التابعة لها، كما أنه بإمكانها القيام بدور صناعي أو مالي و ذلك بتجميع النشاطات الإقتصادية المتماثلة و المتقاربة.

و تجدر الإشارة إلى أنه في حالة اقتصار اقتصار الشركة الأم على الدور المالي فقط، تسمى الشركة الأم "الشركة القابضة"[1] ، هذه الأخيرة لا تمارس أي نشاط صناعي أو تجاري و يقتصر نشاطها عل تسيير المساهمات المالية المتعددة التي تملكها في مختلف الشركات [2]، وعليه تعرف الشركات القابضة على أنها:" شركات لا تملك في أصولها إلا أسهم شركات أخرى، أو يتكون الجزء الأكبر من أصولها من أسهم شركات أخرى، حيث تعمل هذه الشركات على إتمام العمليات المالية التي تعد مهمة بالنسبة للشركات التي تراقبها، و في نفس الوقت تقوم بتوجيه و بمراقبة نشاطاتها الصناعية و التجارية"[3].

و حسب تعريف الإقتصادي عبد المجيد بوزيدي للشركة القابضة:" هي عبارة عن شركة مالية تمتلك حصة هامة من رأس مال شركات تنشط في نفس القطاع أو قطاعات متشابهة، ولهذا فهي تمارس رقابة، تنسيق و توجيه النشاطات، و بالمقابل الشركة القابضة تشارك في تمويل شركاتها التابعة بزيادة رأسمالها أو بإقراضها بديون طويلة الأجل"[4].

فالشركة القابضة لها دور:

- التنسيق؛
- تحديد الإستراتيجية العامة للمجمع؛

[1]- إن هذه العبارة المعروفة في اللغة المالية هي من أصل إنجليزي و هي مشتقة من من الفعل "to hold" الذي يعنس مسك أو قبض.
[2]- Bruno Bachy et Michel Sion, op-cit, p 9.
[3]- Nguyen Phu Duc, (1985), La fiscalité internationale des entreprises, édition Masson, France, p287-288.
[4]- Abdelmadjid Bouzidi, (1999), Comprendre les mutations de l'économie Algérienne, édition ANEP, Alger, p48.

– تطوير سياسة تقنية، تجارية و مالية موحدة لتحقيق الأهداف المسطرة بأقل تكلفة؛

– إدارة الممتلكات و المساهمات و مراقبة الشركات المقيمة و الأجنبية[1].

و تسير هذه الشركات من طرف مجلس المديرين أو مدير عام وحيد، تحت مراقبة مجلس مراقبة، أعضاء مجلس المديرين و أعضاء مجلس المراقبة الذين يعينون من طرف الجمعية العامة لمدة ستة (06) سنوات قابلة للتجديد، و مهام الجمعية العامة للشركات القابضة يقوم بها ممثلون يعينهم المجلس الوطني لمساهمات الدولة.

2 – الشركات التابعة (Filiales) و الفروع (Seccursales)

من خلال تعاريف المجمع سالفة الذكر، يمكننا استخلاص تعريف للشركة التابعة، و التي هي الشركة التي يسيطر عليها من قبل شركة أخرى (الشركة الأم أو الشركة القابضة)، على أن يكون رأسمالها مكتسب على الأقل بنسبة 50%، و هو ما يمكن من التحكم في التسيير الإدارة و ممارسة الرقابة، و هذا لا يمنع امتياز الشركة التابعة بشخصية معنوية خاصة بها.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يجب التفرقة بين الشركات التابعة التي تتميز بشخصية معنوية خاصة بها، على عكس الشركات الفرعية و التي يمكن تعريفها على أنها:" وكالات و فروع ثانوية تختلف عن الشركات التابعة من حيث أنها لا تمتلك شخصية معنوية تميزها، و بذلك فهي لا تشكل هياكل قانونية مستقلة، كما أنها تتمتع بنوع من اللامركزية البسيطة،و هذا لضمان سير النشاط و فقط" [2]، حتى أن محاسبة الشركة الفرعية تدرج مباشرة ضمن محاسبة الشركة الأم.

[1]- Francis Lefebvre, (2000), Mémento pratique fiscal 2000, édition Lefebvre, France, p64.

[2]- Francis Lefebvre, op.cit., p88

و مجمع الشركات هو عبارة عن مجموعة من الشركات التابعة المستقلة من الناحية القانونية و التابعة من الناحية الاقتصادية، و لتوضيح الفرق أكثر بين الشركات التابعة و الفرعية نقوم بوضع الجدول التالي:

جدول رقم 01: مقارنة بين الشركة التابعة و الشركة الفرعية

الشركات التابعة Filiales	**الفروع Succursales**

• شخصية قانونية مميزة و مستقلة • دفع الضريبة على الشركات على النتيجة الإجمالية • وجود صفقات قانونية بين الشركة الأم و الشرك التابعة، لذلك يدفع الرسم على القسمة المضافة TVA على المبيعات • توزيع الأرباح و حساب الرصيد الجبائي، و فرض الضريبة عليها على مستوى الشركة الأم • لديها محاسبة خاصة بها	• عدم وجود استقلالية قانونية • عدم فرض الضريبة على الشركات على النتيجة الإجمالية و إنما تحول النتيجة على الشركة الأم • عدم وجود صفقات قانونية ما بين الشركة الأم و الشركة الفرعية، لذلك لا يدفع الرسم على القيمة المضافة TVA على المبيعات • عدم توزيع النتيجة • محاسبتها تتم على مستوى الشركة الأم

المصدر: Christine Colette , (1994), Incitation à la gestion fiscale des entreprises, édition Eyrolles, France, p34.

المطلب الثاني: تصنيف و خصائص مجمع الشركات

أولا: تصنيف مجمع الشركات

تصنف المجمعات حسب نمطين، إما تصنيف حسب طبيعتها أو بنيتها:

1 – تصنيف مجمع الشركات حسب طبيعته

حسب هذا التصنيف، نجد الأشكال التالية من المجمعات:[1]

أ – تجمعات المؤسسات (les groupements d'entreprises):

في هذا الشكل من المجمعات، يكون الغرض الأساسي منه هو تطبيقا للمذهب " في الإتحاد قوة"، فالمؤسسات تتجمع فيما بينها لتحقيق الربح بالفعالية.

ب – المجمع الشخصي (le groupe personnel):

تتكون المجمعات الشخصية من مجموعة شركات، و التي تكون النقطة المشتركة بينها هي وجود مساهم مشترك و الذي هو شخص طبيعي.

ت – المجمع المالي (le groupe financier):

هو مجموعة من الشركات تتكون من شركة أم و شركة أو شركات تابعة مراقبة من طرف الشركة الأم، و يتميز هذا النوع من المجمعات بمساهمتها في رأسمال المؤسسات التابعة لها.

2 – تصنيف المجمعات حسب بنيتها[2]:

إن من بين أهم البنيات المالية للمجمعات، نجد الأنواع التالية:

أ – البنية الهرمية:

تمتلك الشركة الأم في هذا النوع من المجمعات مساهمات في شركات تابعة، و التي بدورها تشكل مساهمة في شركات تابعة أخرى.

[1]- Bruno Bachy et Michel Sion, op-cit, p : 5-7.

[2]- أحمد مقدمي، النظام المحاسبي و الجبائي لمجمع الشركات – دراسة حالة مجمع صيدال–، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص13–14.

و تعتبر هذه البنية من أقدم البنيات التي عرفتها المجمعات.

الشكل رقم 01: تصنيف المجمعات من حيث البنية الهرمية

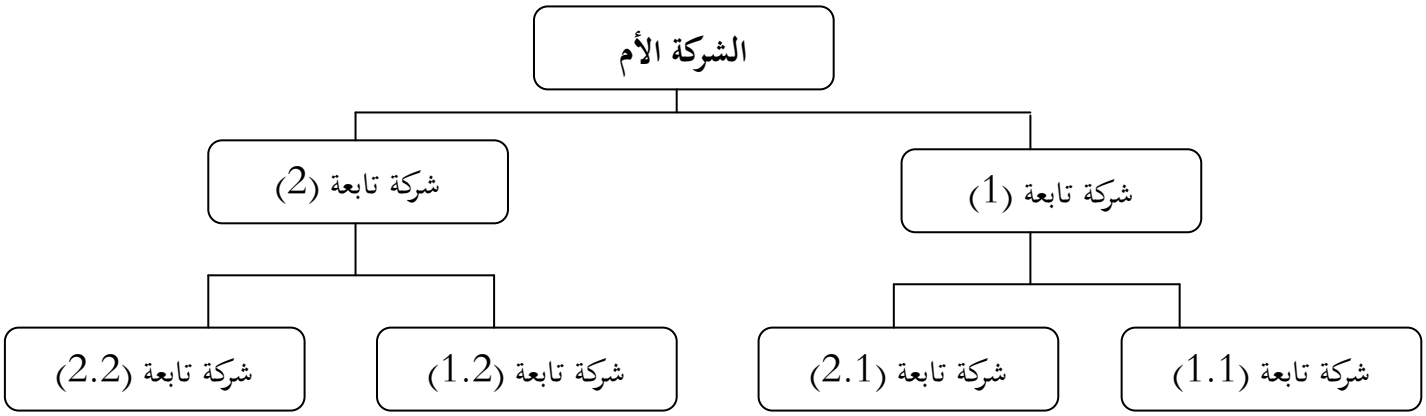

المصدر: أحمد مقدمي، (2005-2006)، النظام المحاسبي و الجبائي لمجمع الشركات – دراسة حالة مجمع صيدال-، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص13.

ب – البنية الشعاعية:

في هذه البنية تمتلك الشركة الأم مساهمة مباشرة في عدة شركات، و تمارس عليها رقابة مباشرة، حيث أن كل شركة تابعة ليس لها علاقة تربطها بالشركات التابعة الأخرى.

الشكل رقم 02: تصنيف المجمعات من حيث البنية الشعاعية.

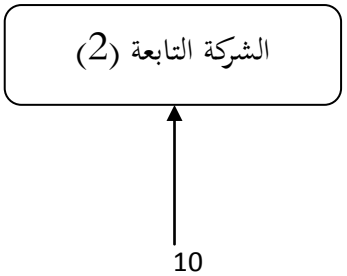

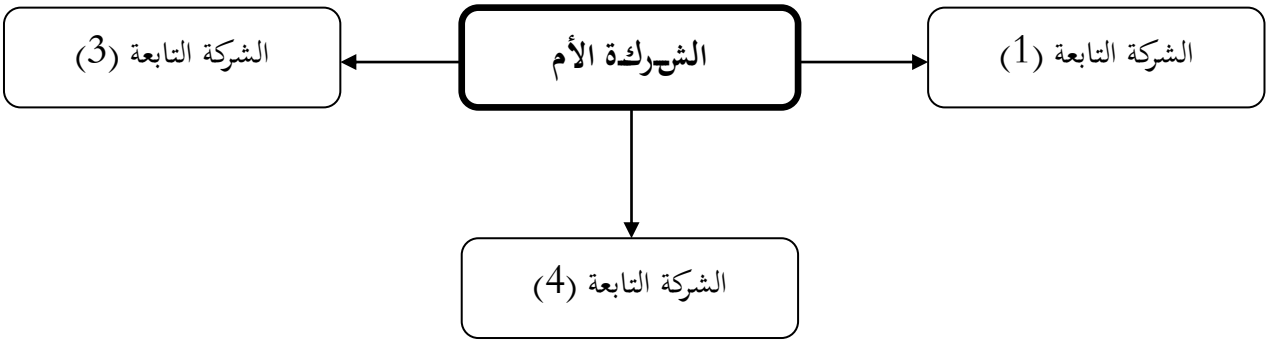

المصدر: أحمد مقدمي، مرجع سابق، ص 14.

ج – البنية الدائرية:

تمتلك الشركة الأم في هذه البنية مساهمات في شركات أخرى، التي بدورها تمتلك مساهمات في شركة أخرى، و الشركة الأم تمتلك بطريقة غير مباشرة مساهمة في الشركة التابعة.

الشكل رقم 03: تصنيف المجمعات من حيث البنية الدائرية.

المصدر: أحمد مقدمي، مرجع سابق، ص 14.

د – البنية المركبة:

نجد في بعض الحالات بنيات معقدة للمجمع، حيث أن هناك مزج بين البنيات الهرمية و الشعاعية و الدائرية.

الشكل رقم 04: تصنيف المجمعات من حيث البنية المركبة.

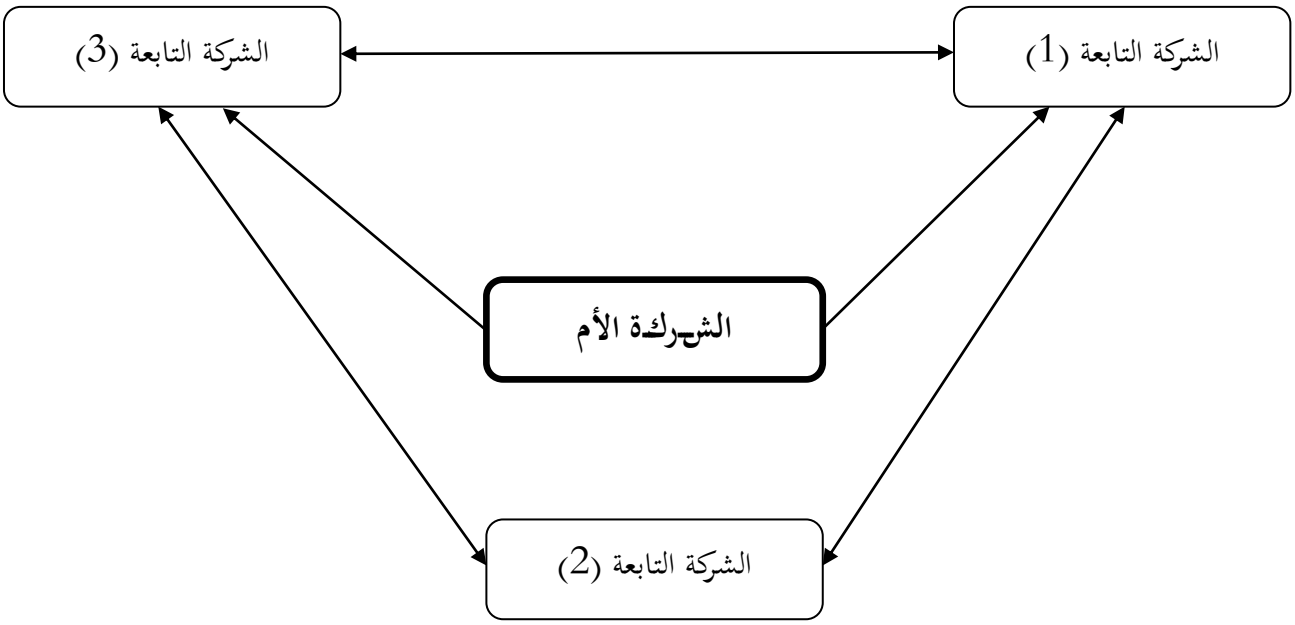

المصدر: أحمد مقدمي، مرجع سابق، ص 15.

ثانيا: خصائص مجمع الشركات.

يتمتع مجمع الشركات بخاصيتين أساسيتين تتمثلان في:

1 – الارتباط في مجمع الشركات

إن وحدة القرار التي يرفضها المجم ع على الشركات المكونة له تستوجب وجود علاقة تبعية بين الشركة الأم والشركات المختلفة المكونة للمجتمع هذه التبعية يمكن أن تأخذ عدة أشكال منها:

أ – **التبعية ذات الطابع المالي**: تنتج هذه العلاقة التي تربط الشركة الأم (صاحبة القرار) والشركات الأخرى المكونة للمجتمع عن طريق امتلاك الشركة الأم بصفة مباشرة لأغلبية حقوق التصويت في الجمعية العامة، كما أن هذه التبعية تنشأ كذلك بعد امتلاك أكثر من 50% من حقوق التصويت

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة شركة أو أكثر مراقبة وهي في نفس الوقت تراقب الشركة أخرى.[1]

ب – **التبعية ذات الطابع الإداري:** تنتج هذه التبعية عن طريق امتلاك أغلبية مقاعد الهيئات الإدارية (مجلس الإدارة)، وفي بعض الحالات يتحصل عليها حتى في غياب سلطة الرقابة المالية، فمثلا بتوزيع أغلبية الأسهم على الأفراد (أسهم مملوكة من قبل مدخرين صغار هدفهم الوحيد هو الحصول على توظيفات مالية)، أو بموافقة شريك ليس لديه الرغبة في تحمل المسؤوليات التسيير.[2]

ج – **التبعية ذات الطابع التعاقدي:** تنتج هذه التبعية عن طريق اتفاقيات مع الشركة، أو باتفاقيات مع بعض المساهمين كما قد تنتج هذه التبعية عن طريق القوانين التأسيسية للشركة[3].

د – **التبعية ذات الطابع الاقتصادي:** ينتج هذا النوع من الارتباط في حالة شبه احتكارية للمجتمع، أو في النشاطات المتعلقة بالمقاومة من الباطن لشركة تعمل أساسا في المجتمع[4].

2 – الاستقلالية في مجتمع الشركات:

تعتبر الاستقلالية كمبدأ أساسي وضروري لإنشاء المجمعات، فالمجمع ليس له شخصية اعتبارية خاصة به، وهذه الخاصية –الاستقلالية– تخص كل شركة داخله في محيط المجمع في حد ذاتها، باعتبار أن الشخصية المعنوية شرط أساسي يسمح لها بالانضمام إلى المجمع[5].

المطلب الثالث: طرق و دوافع تكوين مجمع الشركات

[1]- أمال فريال أوماطة، (2001-2002) ، تقنية تجميع الحسابات " حالة الشركة القابضة سونطراك"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر. ص05.

[2]- نفس المرجع أعلاه ص: 06.
[3]- أحمد مقدمي، مرجع سابق، ص16.
[4]- أمال فريال أوماطة، مرجع سابق، ص 06.
[5]- نفس المرجع المذكور أعلاه، ص 07.

إن تطور الشركات و زيادة حدة المنافسة بينها، أدى إلى التفكير لإيجاد حل للتقليل منها، مما أدى في الأخير بهذه الشركات إلى تبني فكرة التكتل فيما بينها لتشكل بذلك المجمعات، حيث يتم تكوين هذه المجمعات بطرق مختلفة تبرم بين المؤسسات، و في ظل مجموعة من الدوافع و الإمتيازات، و سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مختلف طرق تكوين المجمعات و الدوافع المشجعة على إنشائها.

أولا: طرق تكوين مجمع الشركات

من أهم طرق تكوين مجمع الشركات نجد مايلي:

أ - **عقود التعاون بين المؤسسات:** تستطيع شركة أن تتعاون مع شركة أخرى و هذا على أساس تعاقدي دون أن يكون لها صلة مالية تربطها بها، و فيما يلي أهم العقود التي يمكن أن تعتمدها الشركات للتعاون:[1]

- عقد المقاولة من الباطن: يقصد بها تكليف مؤسسة لأخرى بتنفيذ جزء من عقود الإنتاج و الخدمات لصالحها، بينما تحتفظ هي من خلال هذه العقود بالمسؤولية الإقتصادية النهائية، و بالتالي فالشركة المقاولة من الباطن لا يمكنها أن تتصرف بحرية وإنما تبقى تحت سيطرة الشركة المكلفة لها.
- عقد الصناعة بالإشتراك: يتم من خلاله مساهمة مؤسستين أو أكثر في صناعة منتوج أو عدة منتوجات هذه المنتوجات تتم بصفة عامة إما باستعمال وحدة إنتاج مشتركة أو بالتنظيم العقلاني للمهام.

إن هذه العقود تتم بين المؤسسات بالإضافة إلى عقود أخرى، تهدف لتطوير الإنتاجية و من شأنها أن تكون كتمهيد مسبق لإنشاء علاقات تفوق إطار تعاون بسيط و تهيء لتجمع الشركات.

[1]- كنزة زيتوني، (2004-2005)، دراسة تحليلية لجباية مجمع الشركات دراسة حالات (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الجزائر)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 33.

ب – **المساهمة:** تعرف المساهمة على أنها حيازة جزء من رأس المال في شركة أخرى، و يعرفها القانون التجاري الجزائري كما يلي [1]: " تعتبر شركة مساهمة في شركة أخرى، إذا كان جزء الرأسمال الذي تملكه في هذه الأخيرة يقل عن 50% أو يساويها".

ج – **الرقابة:** تمارس مؤسسة على مؤسسة أخرى ما يسمى بالرقابة و ذلك على أساس عدد الأسهم التي تمتلكها فيها، و تمكنها هذه الأسهم من القدرة على تسييرها و تسمى عندئذ المؤسسة التي تمارس الرقابة بالشركة الأم، في حين تدعى الشركة المسيرة بالشركة الفرعية[2].

و الرقابة هي القدرة على التحكم في السياسات المالية و التشغيلية للأنشطة للحصول على منافع منها[3].

د – **الإندماج:** يقصد بالإندماج بصفة عامة اتحاد المصالح بين شركتين أو أكثر و قد يتم هذا الإتحاد من خلال المزج الكامل بين الشركتين لظهور كيان جديد يكون عادة أقوى من الشركتين قبل الإندماج، و يعتمد تحقق الإندماج بين الشركات على توفر الرغبة و الإرادة لاتحاد القوى الإقتصادية، ووضع الشركات الإقتصادية تحت ظل دائرة موحدة[4].

و يمكن أن يتم الإندماج من خلال:

– الإندماج عن طريق الإمتصاص حيث تمتص شركة ما شركة أخرى و بذلك تفقدها شخصيتها المعنوية بينما تحتفظ هي بشخصيتها المعنوية.

---

[1]- مبروك حسين، (2004)، القانون التجاري الجزائري و النصوص التطبيقية و الإجتهاد القضائي، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، ص238.

[2]- نفس المرجع أعلاه، ص239.

[3]- تعريف المعيار المحاسبي الدولي IAS 31، نقلا عن الموقع:
http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ias_31_participations_dans_des_coentreprises تاريخ الإطلاع: 2015/03/30

[4]- طارق عبد العال حماد، (1999)، اندماج و خصخصة البنوك، الدار الجامعية، القاهرة، ص 05.

– الإندماج عن طريق إنشاء شركة جديدة و هذا من خلال اندماج شركتين أو أكثر مستقلة لتكوين شركة جديدة، حيث تفقد هذه الشركات شخصيتها المعنوية.

– الإندماج عن طريق إنشاء شركة جديدة و هذا من خلال اندماج شركتين أو أكثر مستقلة لتكوين شركة جديدة، دون زوال الصفة القانونية للشركات المندمجة[1].

ثانيا: دوافع تكوين مجمع الشركات

نتطرق في هذا العنصر إلى بعض الدوافع المشجعة على تبني فكرة المجمع و المتمثلة في :

1 – **الدوافع الاقتصادية**[2]: يعتبر تكوين المجمعات التنظيم الأكثر انتهاجا لأنه يسمح بتحقيق مجموعة من الإمتيازات الإقتصادية تتمثل في مايلي:

– تعبئة و توفير الوسائل المختلفة و التكميلية و التي لا تستطيع مؤسسة بمفردها توفيرها، على سبيل المثال توفير وسائل التمويل، فالشركة الأم لها القدرة على التفاوض مع البنوك للحصول على الوسائل التمويلية لفائدة الشركة التابعة لها.

و بالتالي فالشركات الكبرى أو مجمعات الشركات يمكن أن تحقق نتائج هامة عكس الصغرى، فهي تستطيع توظيف وسائل مختلفة و إحلال استثمارات بتكاليف أقل بالإضافة إلى:

– إقتحام الأسواق و ذلك بعد اختيار البلدان التي تراها مناسبة بحيث أنه خلال التجمع تتمكن الشركات من التعرف على الأجواء السائدة في أسواق هذه البلدانو توفير ما يناسب ذلك لبيع منتجاتها.

[1]- رشيد عريوة، (2009-2010)، أساليب و طرق اندماج الشركات، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، ص: 11-12.

[2]- Bruno Bachy et Michel sion, op-cit, p : 12-14.

- التقليل من شدة المنافسة بحيث يمكن الإتفاق حسب استراتيجية مشتركة على تحديد و حصر الشركات المنافسة و المتواجدة في السوق الواحدة.
- المصداقية و الديمومة، فيمكن للمؤسسات الصغيرة تعزيز مكانتها بالتجمع و ذلك بالإشتراك مع مؤسسات كبيرة حيث تمكنها هذه الأخيرة من تثبيت سياسات استراتيجية و تدعيم قدراتها المالية.
- التحول التكنولوجي و اكتساب الخبرات و ذلك بانتقال التكنولوجيا و المهارة من صاحبها الأصلي (المخترع) إلى المستخدمين لها، و تسمح في استراتيجية المؤسسة بالحفاظ و تطوير تنافسية المنتجات.

2 - **الدوافع المالية و القانونية:** توجد مجموعة من الدوافع المالية و القانونية التي تشجع و تحفز على تجمع و تكتل الشركات مع بعضها البعض و تتمثل هذه الدوافع في:[1]

- يسمح تقسيم قطاعات النشاط داخل الكيانات القانونية بتحديد مسؤولية كل من الشركة الأم و الشركات التابعة لها، حيث تعمد معظم الشركات التي تريد مركزية نشاطاتها إلى اختيار التنظيم في شكل مجمع لأن هذا الأخير يسمح بمرونة العمليات المالية لإعادة تنظيم نشاطاته.
- يقوم مجمع الشركات بالتوسع داخليا عن طريق إنشاء فروع جديدة، هذه العملية تسمح بزيادة رأس المال الممتلك واقعيا، إلا أن هذا التوسع لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الحق في ممارسة الرقابة، لذلك تلجأ المجمعات للتوسع خارجيا و ذلك بالحيازة على أسهم شركات أخرى، و هذا بهدف ممارسة الرقابة عليها و بالتالي حماية مصالحها عن طريق التقليل من المنافسة.

3 - **الإمتيازات الجبائية المترتبة عن تكوين المجمع:**

[1]- كنزة زيتوني، مرجع سابق، ص 41.

يترتب عن تكوين مجمع الشركات امتيازات جبائية لا تتمتع بها كل الشركات، و الذي يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية ليتحصل على هذه الإمتيازات:[1]

- تؤهل الشركات ذات الأسهم لوحدها إلى النظام الجبائي لمجمع الشركات أما الشركات المنظمة تحت الأشكال القانونية الأخرى للشركات تعتبر معفاة تلقائيا نذكر من بينها: الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL)، شركات التوصية بالأسهم، شركات الأشخاص.
- أن يكون رأس المال الإجتماعي للشركة العضو ممتلكا بصفة مباشرة و ليس بواسطة شركات أخرى و بنسبة 90% على الأقل من طرف الشركة الأم.
- أن لا يكون رأس المال الإجتماعي للشركة الأم ممتلكا بصفة مباشرة بواقع 90% أو أكثر من طرف شركة أخرى يمكنها أخذ طابع الشركة الأم.
- أن لا يكون غرض الشركة بمجال استغلال أو نقل أو تحويل أو تسويق المحروقات و المواد المشتقة.
- أن تكون العلاقات بين الشركات المسيرة أساسا بأحكام القانون التجاري.
- أن لا تحقق الشركات الأعضاء عجزين متتاليين أثناء تطبيق النظام الجبائي لمجمع الشركات.

و تتمثل أهم الإمتيازات الجبائية المشجعة لتكوين مجمع الشركات في الجزائر في:[2]

أ. **فيما يتعلق بحقوق التسجيل:** طبقا لأحكام المادة 347 مكرر 4 من قانون التسجيل المتمم بالمادة 36 من قانون المالية لسنة 1997، فإن عقود تحويل الشركات قصد الإنضمام إلى المجمع معفاة من

[1]- رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد 39، الجزائر، مارس 2009، نقلا عن الموقع: http://www.mfdgi.gov.dz/ ، تاريخ الإطلاع: 2015/01/10.

[2]- **الإمتيازات الجبائية المشجعة لتكوين مجمع الشركات في الجزائر ، نقلا عن الموقع:**

http://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/regime_fiscal/groupes%20de%20societes%202014.pdf ، **تاريخ الإطلاع:** 2015/04/09.

حقوق التسجيل، و هذا الأمر يتعلق بصفة استثنائية بعقود تحويل الشركات التي استوفق كل الشروط للإستفادة من النظام الجبائي لمجمع الشركات، و بالتالي فالشركات التي لم يمتلك رأس مالها الإجتماعي بنسبة 90% أو حققت عجز لا يمكنها الإستفادة من هذا الإمتياز في حالة تحويلها لشركات أسهم، كما تعفى أيضا و حسب المادة المذكورة أعلاه كل عمليات تحويل الملكية بين الشركات المكونة للمجمع.

ب. **فيما يتعلق بالرسم على النشاط المهني**: طبقا لأحكام المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة و المماثلة المتمم بالمادة 24 من قانون المالية لسنة 1997، تستفيد العمليات المحققة بين الشركات الأعضاء في نفس المجمع من إعفاء جزئي يتمثل في تخفيض ببنسبة 50% لرقم الأعمال الخاضع للرسم على النشاط المهني، هذا المبلغ يتراكم مع مبالغ التخفيضات الأخرى الممنوحة قانونيا للشركات.

ج. **إعفاء الأرباح الموزعة**: طبقا لأحكام المادة 13 من قانون المالية لسنة 1997 المعدلة و المتممة بالمادة 138 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة الفقرة الثالثة: " تعفى من الضريبة على أرباح الشركات الأرباح التي تتقاضاها الشركات بعنوان مشاركتها في رأس مال شركات أخرى من نفس التجمع.

د. **فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة**: تعفى كل العمليات المنجزة بين كل الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجمع من الرسم على القيمة المضافة.

هـ. **الأرباح المعاد استثمارها**: يطبق على الأرباح المعاد استثمارها و المخصصة للحيازة على أسهم و حصص اجتماعية أو قيم منقولة أخرى مما يسمح بالمساهمة بنسبة 90% أو أكثر في رأس المال الإجتماعي لشركات من نفس المجمع معدلا منخفض بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات و الذي تصل نسبته إلى 15%.

و. **إعفاء فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن عناصر الأصول الثابتة:** طبقا لأحكام المادة 19 من قانون المالية لسنة 1997 المعدلة و المتممة للمادة 173 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة فإن" فوائض القيم المتنازل عنها المنجزة في إطار تبادل الممتلكات بين الشركات الأعضاء في نفس المجمع، هي فوائض معفاة من الضريبة على أرباح الشركات".

المبحث الثاني: مزايا و عيوب تكوين المجمع و محيطه

المطلب الأول: مزايا وعيوب تكوين مجمع الشركات

أولا: مزايا تكوين مجمع الشركات

لا يمكن ذكر كل مزايا الخاصة بمجمع الشركات، نظرا للتغيرات المختلفة الحاصلة من وقت لأخر، بالإضافة إلى التغير المستمر في التشريعات والقوانين الخاصة به، ويمكن تلخيص هذه المزايا في ما يلي[1]:

1 - تخفيف حجم المخاطر التي يتعرض لها المجمع وذلك من خلال انتهاج سياسة تكوين فروع جديدة وبالتالي تقسيم المخاطر بين الشركات المجمع وهذا من خلال استراتيجيات التنويع

2 - إحداث نشاطات مختلفة عبر العالم وهذا عن طريق إنشاء فروع إنتاجية في الخارج وذلك بهدف:

- ضمان الأمن: لأن المجمع الذي يملك فروع في مخلف البلدان يكون أقل عرضة للمخاطر التي يتعرض لها كل فرع في بلده.
- تحقيق المردودية: حيث يتحصل المجمع على مزايا هامة و ذلك لعدم تساوي تكاليف الإنتاج، الأسعار و القدرة الشرائية من بلد لأخر، و هذا ما يحقق للمجمع أكثر قدرة تنافسية.

[1] - Bruno Bachy et Michel Sion, op-cit, p : 08-12.

– تحقيق أهداف تجارية: وذلك بضمان سوق جديدة لتسويق منتجات المجمع، حيث تبحث البلدان المستضيفة عن تدفقات دائمة و هذا ما يتوجب بيع جزء أو كل الإنتاج في البلد المستضيف، و بالتالي تسويق المنتجات في نفس البلد، و هذا يسمح للمجمع بتوسيع مبيعاته.

3 – التسيير الجبائي الجيد و الغرض منه تخفيض مبالغ الضريبة المستحقة على المجمع، فمن خلال نظام الإندماج الجبائي يمكن للشركة الأم حساب ضريبة وحيدة و هذا بعد ضم نتيجة كل شركة تابعة لها لنتيجتها الجبائية، و بالتالي إجراء عملية مقاصة بين الخسائر و أرباح الشركات لنفس المجمع و بهذا تعمل النتائج السلبية على تخفيض الوعاء الخاضع للضريبة و منه تنخفض مبالغ الضريبة المستحقة.

4 – تجنب الإخضاع المزدوج للأرباح الموزعة من قبل الشركات التابعة و التي تحولها الشركة الأم، و هذا بفضل إدراج نظام خاص يطبق على هذا النوع من العلاقات الموجودة بين الشركة الأم و فروعها، حيث رخصت الإدارة الجبائية من خلال إعفاء نتائج الشركات الفرعية الموزعة.

ثانيا: عيوب تكوين مجمع الشركات[1]

إن مجمع الشركات و بالرغم من المزايا سالفة الذكر التي يمتاز بها، إلا أنه و ككل تنظيم لا يخلوا من بعض العيوب و يرجع ذلك إلى عدة أسباب لعل أهمها كثرة عدد الشركات المكونة للمجمع، و تتمثل عيوب تكوين المجمع في مايلي:

[1]- أحمد مقدمي، مرجع سابق، ص29.

1 – **وضعية المساهمين الأقلية:** إن تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة للشركة التابعة يحدث لا محالة عدم التوازن داخل شركات المجمع، أن القرار يكون دائما لدى أغلبية المساهمين الذين يسيطرون على السياسة العامة للمجمع، و لهذا فإن أقلية المساهمين تذهب مصالحهم دون القدرة على تغيير القرارات المتخذة.

2 – **وضعية العمال:** نظرا للتنظيم الخاص بالمجمع، ولكونه يتمتع بمجموعة من القوانين التي تنظم و تربط الشركة الأم و الشركات التابعة لها، كما تربط بين الشركات التابعة لنفس المجمع فيما بينها، يمكن من إجراء بعض التحويلات بين الفروع لنفس المجمع و بالتالي فإن العاملين في المجمع تضيع أوتهمل بعض الأحكام و القوانين التي تحفظ حقوقهم، حيث يمكن أن يوظف بعض العاملين في شركة تابعة أقل مزايا من الشركة التي كانوا يعملون فيها من جراء تحويلهم، كما أن حياتهم العملية تصبح أكثر صعوبة و تعقيدا نظرا لإجراء التغيرات و عدم الإستقرار في مكان واحد كما قد يحرمهم ذلك حتى من الإستفادة من ميزة الأقدمية في العمل.

3 – **وضعية أصحاب الحقوق:** إن مجمع الشركات و بما أنه يتكون من مجموعة من الشركات لكل شركة شخصية معنوية مستقلة عن باقي شركات المجمع، فإن هذا المبدأ (مبدأ الإستقلالية) يمكن أن يؤثر على أصحاب الحقوق و المصالح المرتبطة بالمؤسسة، ويرجع ذلك لعدم إدراج هذه الفئة بالحجم المالي الحقيقي لمدينهم، وهذا راجع لإمكانية قيام بعض الشركات المنتمية لنفس المجمع بعملية تحويل الذمم فيما بينها، و في هذه الحالة فإن أصحاب الحقوق و المصالح المختلفة يجدون أنفسهم أمام شركة تابعة غير قادرة على دفع مستحقاتهم، وهي في الحقيقة كانت غير ذلك.

المطلب الثاني: محيط المجمع و نسب الرقابة و المساهمة المطبقة داخله

يقصد بمحيط المجمع المجال الذي تؤول إليه الشركات المعنية بتجميع حساباتها، وفيه تحدد نوع الرقابة التي تمارسها الشركة الأم على فروعها أو على الشركات التابعة، ولتحديد نوع هذه الرقابة لا بد من تحديد نسب المساهمة في رأس المال، ومن خلال هذا المطلب سنحاول تحديد حدود المجمع.

أولا: محيط مجمع الشركات

لقد كان من السهل تعيين محيط المجمع لو أن مفهوم هذا الأخير كان متفق عليه بين مختلف التشريعات، لكن بما أن حدوده تتغير حسب الزاوية التي ينظر إليه من خلالها فإن وجهة النظر القانونية الاقتصادية والمحاسبية لا تتفق حول حدود هذا المجمع[1].

وحسب المعاير المحاسبي الدولي رقم (27): البيانات المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة "فالمجمع هو عبارة عن الشركة القابضة وكل الشركات التابعة لها".

وعليه يمكننا القول بأن محيط المجمع يتكون من[2] :

1 – **الشركة الأم**: وهي التي تكون على رأس المجمع وتمارس سلطة الرقابة

[1]- منير سلامي، مرجع سابق، ص 74.
[2]- المعيار المحاسبي الدولي (IAS 27)، نقلا عن الموقع: http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45628.pdf تاريخ الإطلاع: 2015/04/05.

2 – **الشركات الملحقة:** وهي كل الشركات التي تكون تحت الرقابة القانونية أو الفعلية للمؤسسة الأم سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتكون الشركات الملحقة من:

– الشركة المتابعة: هي منشأة تسيطر عليها شركة أخرى تسمى شركة أم بتملك أغلبية رأس مالها.

– الفرع: هو عبارة عن شركة تطبق عليها رقابة من طرف الشركة الأم وذلك بتملك حصة من رأسماله

– الشركة الزميلة: هي التي يكون للمستثمر تأثير هام عليها، ولا يمكن اعتبارها شركة تابعة أو مشروع مشترك بحيث تكون نسبة تملك المستثمر في الشركة المستثمر فيها تتراوح بين 20 إلى 50، وهذا ما يمكنه من ممارسة التأثير الهام على السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.

وحسب المادة (132-11) من القرار المؤرخ في 2008/07/26 والمتعلق بتحديد قواعد التقسيم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية فإن الشركة الزميلة هي: "كيان يمارس فيه الكيان المدمج نفوذا ملحوظا وهو ليس بكيان فرعي ولا بكيان انشأ في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة"[1].

– المشروع المشترك: هو ترتيب واتفاق تعاقدي بين طرفين أو أكثر لمباشرة نشاط اقتصادي خاضع للرقابة المشتركة[2].

ثانيا: نسبة الرقابة (السيطرة)

تعرف الرقابة كما لو كانت سلطة توجيه السياسات المالية والعملياتية لكيان بغية الحصول على منافع من أنشطة، و يوجد ثلاث أنواع للرقابة وهي كما يلي:

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الجزائر، الصادرة في 25 مارس 2009، ص 17.
[2]- محمد أبو نصار و جمعة حميدات، (2008)، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، ص 512.

1-الرقابة المطلقة (**contrôle exclusif**) [1]: ينتج هذا النوع من الرقابة بامتلاك الشركة الأم لأغلبية حقوق التصويت سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويمكن التمييز بين الأنواع التالية للرقابة المطلقة:

- **الرقابة القانونية** (**contrôle de droit**): ينشأ هذا النوع من الرقابة بحيازة الشركة الأم لأغلبية حقوق التصويت سواء بطريقته مباشرة أو غير مباشرة في شركات أخرى وهذا ما يمكنها من اتخاذ القرارات بكل حرية.
- **الرقابة الممارسة بالفعل** (**contrôle de fait**): تعتبر الشركة ممارسة لهذه الرقابة عندما تمتلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءا يتعدى 40% من حقوق التصويت، ولا يحوز أي شريك أو مساهم آخر بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءا أكثر من جزءها.
- **الرقابة التعاقدية** (**contrôle contractuel**): في هذه الحالة تفرض الشركة الأم رقابتها على شركة أخرى بموجب عقد أو بند من القانون التأسيسي يقضي بذلك، وهذا إن كان ممكنا في بلد تواجد هاته الأخيرة، وهذه القاعدة تخالف القاعدة الأساسية التي هي امتلاك أغلبية حقوق التصويت.

2 -الرقابة المشتركة (**contrôle conjoint**)[2]: هي عبارة عن اتفاق تعاقدي لاقتسام السيطرة على نشاط اقتصادي، وتوجد فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية الإستراتيجية المرتبطة بالنشاط موافقة بالاجتماع من قبل الأطراف التي تشترك في السيطرة (الأطراف المشاركة في المشروع المشترك).

ويتضح بأن الرقابة المشتركة تشمل:

[1]- Bruno Bachy et Michel Sion, op.cit, p : 27-34.
[2]- Bruno Bachy et Michel Sion, ibid., p 41.

– اقتسام الرقابة بحيث لا يسيطر أحد المساهمين أو الشركاء على شركة لوحده.

– يجب أن يكون عدد الشركاء محدودا حتى يتسنى للأعضاء المشاركين وضع اتفاق مشترك.

– مفهوم الاستغلال المشترك يشترط أن يكون النشاط معبر ومحل إدارة جماعية.

3 -التأثير الملحوظ (l'influence notable): "نقول عن شركة ما أنها تمارس تأثيرا ملحوظا على التسيير و السياسة المالية لشركة أخرى إذا كان لهذه الشركة القدرة على التصرف مباشرة أو بواسطة شركة أخرى في الشركة الثانية وهذا يتحقق إذا كانت تملك على الأقل 20% من حقوق التصويت في هذه الشركة"[1].

"التأثير الملحوظ يعني صلاحية المشاركة والتأثير في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها دون أن تكون هناك سيطرة على تلك السياسات ، كما يمكن أن يتحقق وجود تأثير ملحوظ للمستثمر بطريقة أو أكثر مما يلي:[2]

– التمثيل في مجلس الإدارة أو أي جهات إدارية مكافئة في الشركة المستثمر فيها.

– المشاركة في عملية وضع السياسات المالية والتشغيلية الخاصة بالشركة المستثمر فيها.

– وجود معاملات كبيرة ذات أهمية نسبية بين المستثمر و الشركة المستثمر فيها.

– تبادل الخبرات الإدارية بين المستثمر و الشركة المستثمر فيها، وتقديم المستثمر لمعلومات فنية هامة.

ونسبة الرقابة تحسب على أساس جمع حقوق التصويت المملوكة إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الشركات الخاضعة للمراقبة من طرف الشركة التي تقوم بالتجميع، وتستعمل نسبة الرقابة في تحديد قائمة

[1]- محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 468.
[2]- أحمد مقدمي، مرجع سابق، ص 20.

المؤسسات التي تدخل ضمن القوائم المالية المدمجة وذلك بالإشارة لمختلف الشركات التي تكون تحت مراقبة مطلقة، مراقبة مشتركة أو تحت تأثير ملحوظ، وكذلك تسمح بتحديد الطريقة الواجب استعمالها في التجميع عند كل نوع من أنواع المراقبة[1].

ثالثا: نسبة المساهمة (الفائدة)

حسب المادة 729 من القانون التجاري الجزائري : "تعتبر شركة مساهمة في شركة أخرى إذا كان جزء الرأسمال الذي تملكه في هذه الأخيرة يقل عن 50% أو يساويها"[2].

تمثل نسبة المساهمة حصة رأس المال المملوكة من طرف الشركة الأم في المؤسسات التي تدخل ضمن محيط القوائم المالية المدمجة، و هي تعبر عن حصة الأصول و الأرباح التي تعود للمؤسسة الأم التي قدمت هذه المساهمات[3].

و توجد عدة أنواع من المساهمات تتمثل في مايلي:[4]

1 – **المساهمات المباشرة:** يظهر هذا الشكل من المساهمة عند امتلاك شركة أسهم بطريقة مباشرة في شركة أخرى، و في هذه الحالة تكون نسبة الفائدة مساوية لنسبة المراقبة و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 05: المساهمات المباشرة

[1]- Dominique Mesplé - Lassalle, op-cit, p 44.

[2]- المادة 729 من القانون التجاري الجزائري، مرجع سابق، ص 233.

[3]- Dominique Mesplé - Lassalle, op-cit, p 50.

[4]- Mohammed Cid Ben Aibouche, la comptabilité des sociétés, office des publications universitaires, Alger, 2007, p : 128,129.

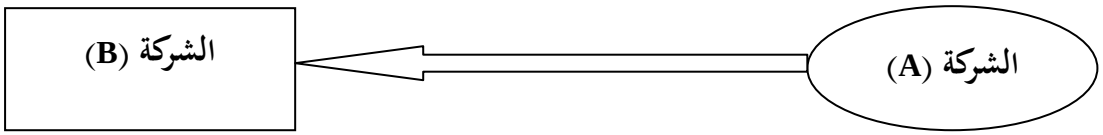

Source : Mohammed Cid Ben Aibouche, (2007), la comptabilité des sociétés, office des publications universitaires, Alger, p 128.

2 – **المساهمات غير المباشرة:** يحدث هذا النوع من المساهمات عندما تمتلك شركة ما قسطا من رأس مال شركة و التي بدورها تمتلك جزء من رأس مال شركة أخرى.

فمثلا الشركة (A) تمتلك أسهم في الشركة (B)، و هذه الأخيرة تمتلك أسهم في الشركة (C)، و بالتالي تعتبر هذه المساهمات للشركة (A) مساهمة غير مباشرة في أسهم الشركة (C).

الشكل رقم 06: المساهمات غير المباشرة

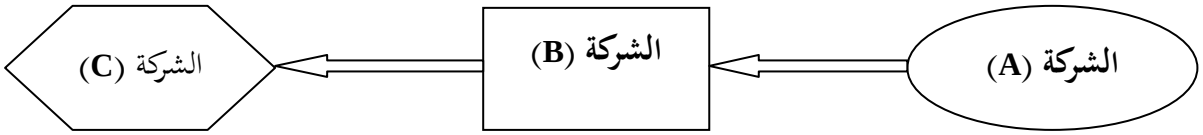

Source : Mohammed Cid Ben Aibouche, op-cit., p128.

3 – **المساهمات الدائرية:** تكون مثل هذه المساهمة عندما تمتلك الشركة (A) أسهم في الشركة (B)، و بدورها الشركة (B) تمتلك أسهم في شركة أخرى (C)، وهذه الأخيرة تمتلك بدورها أسهم في الشركة (A)، حيث نجد هذه المساهمات من أعقد الأشكال و الصعوبة تكمن في حساب نسبة المساهمة، على عكس نسبة الرقابة التي لا تتأثر و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 07: المساهمات الدائرية

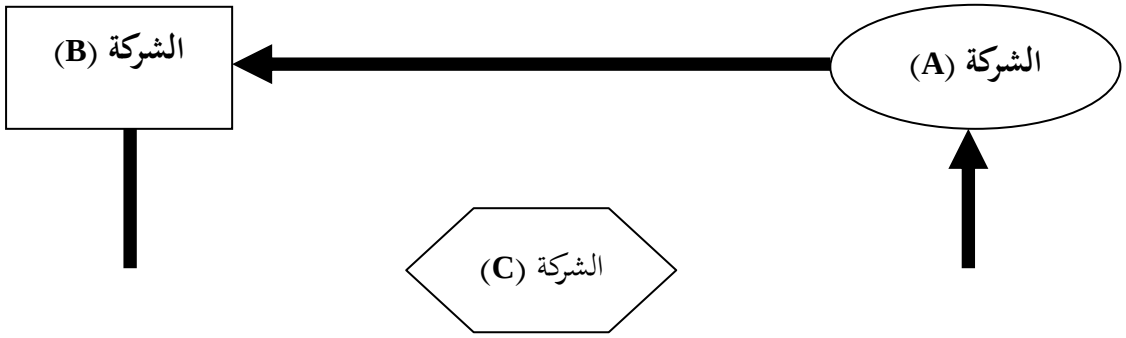

Source : Mohammed Cid Ben Aibouche, op-cit., p129.

4 – **المساهمات المتبادلة:** تكون هذه المساهمة عندما تمتلك الشركة (A) أسهما في الشركة (B)، و هذه الأخيرة بدورها تحوز على أسهم مباشرة في الشركة (A) و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 08: المساهمات المتبادلة

Source : Mohamed Nadji Hergli, (2007), Séminaire sur la consolidation des comptes en IFRS, Alger, p : 21.

5 – **المساهمات المركبة:** يظهر هذا النوع من المساهمات عندما تمتلك الشركة أقساطا من رأسمال في عدة شركات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 09: المساهمات المركبة

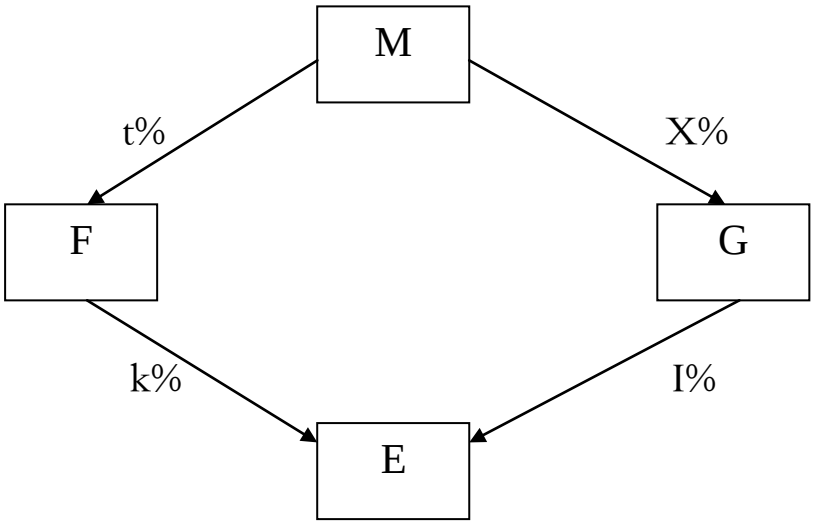

Source : Dominique Mesplé - Lassalle, op-cit, p 61.

و نسبة المساهمة تساوي مجموع حاصل جداءات نسب رأس المال الممتلكة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الشركة الأم في الشركات الخاضعة للتجميع، و يتم حسابها عبر المراحل التالية [1]:

- تشخيص نوع العلاقة التي تربط كل من الشركة الأم و كل شركة تابعة.
- حساب جداء نسب ملكية الشركة الأم في رأس مال كل شركة من الشركات التابعة.
- نتحصل على نسبة الفائدة من حساب مجموع هذه الجداءات.

تسمح نسبة المساهمة بحساب حقوق الشركة الأم في كل شركة من الشركات المجمعة، و هذا من أجل تقسيم و توزيع رؤوس الأموال الخاصة و النتيجة بين كل من الشركة الأم و التي تتمثل في فوائد الأغلبية و الأطراف الخارجية و التي هي فوائد الأقلية، كما تستعمل نسبة المساهمة في مختلف مراحل التجميع (معالجة، إدماج، الإقصاء و التوزيع)، و تعتبر أهم وسلية لاستعمال التسجيلات الخاصة بالتجميع.

[1]- Jean Montier- Gilles, (1995), Technique de consolidation, Europe- France, p49.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل، اتضح لنا أن إعطاء تعريف موحد للمجمع يعتبر أمرا صعبا و هذا أنه تم الإعتراف به حسب ميزة كل نظام، حيث أن هذا الإختلاف ناجم كون كل مجال قانوني أو تشريعي يعترف به حب الحاجة لذلك.

إلا أنه على العموم اتفق مجمل الأساتذة و الباحثين على أن المجمع هو عبارة عن مجموعة من الشركات تربط بينها روابط خاصة إلى درجة أن واحدة منها تدعى الشركة الأم، تراقب الشركات الأخرى لتصبح شركات تابعة لها و خلصنا إلى أن مجمع الشركات يتميز بثلاث خصائص أساسية: عنصر رأسمال المساهمة، الرقابة و استقلالية الشخصية المعنوية لكل شركة.

إن هذه الخواص جعلت من المجمع تنظيم ذات أهمية بالغة يتميز بمزايا في المجالات الإقتصادية و الجبائية و التشريعية و المالية، و هذا يكفي أن الشركات المنتمية للمجمع تستقطب الطاقات المالية و البشرية لتحقيق التنمية.

الفصل الثالث: دراسة حالة القوائم المالية المجمعة لشركة موستافي

تمهيد:

بعد الإحاطة بالجانب النظري للقوائم المالية المج معة لإظهار إفصاح محاسبي عالي الجودة، من خلال الدراسة الميدانية، نحاول في هذا الفصل معرفة مدى مساهمة القوائم المالية المج معة لمؤسسات المجموعة في تلبية متطلبات الإفصاح المحاسبي، ومن ثم إنتاج معلومات مالية تتوفر على الخصائص النوعية.

بهدف تحقيق هذا سنحاول من خلال هذا الفصل عرض القوائم المالية المجمعة للشركة ذات الأسهم موستافي.

المبحث الأول: تقديم الشركة ذات الأسهم موستافي

المطلب الأول: التعريف بالشركة

تمثل الشركة ذات الأسهم موستافي ذات رأسمال إجتماعي يقدر بـ: 781 870 000,00 دج شركة تابعة لمجمع تربية الدواجن للغرب "GAO-ORAVIO"، تم إنشائها في 01 جانفي 1999 طبقا للجمعية العامة غير العادية المنعقدة في مارس 1999، يقع مقرها الرئيسي على الطريق الوطني رقم 17 الرابط بين مستغانم و بلدية عين النويصي، إذ تمتلك بدورها وحدات تابعة لها و هي بذلك تشكل مجمع فرعي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل(12): الهيكل التظيمي لمجمع تربية الدواجن للغرب

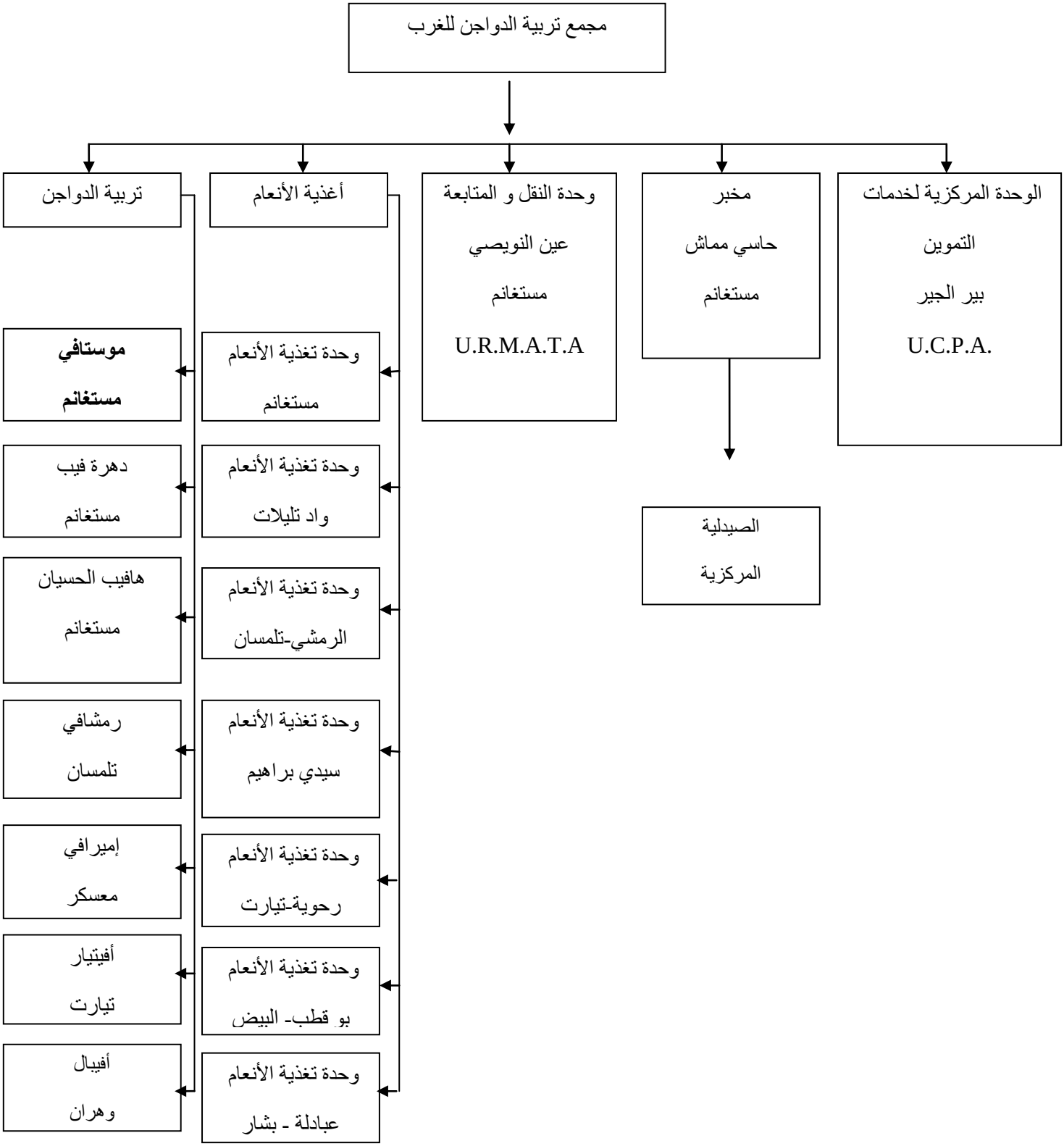

المصدر: مجمع تربية الدواجن للغرب

يرأس الشركة مجلس إدارة مكون من ستة (06) أعضاء و يسيرها مدير عام.

و يتمثل الموضوع الإجتماعي للشركة في تربية وتسمين و ذبح الدواجن و تسويق البيض المخضن، الدجاج المسمن، الكتاكيت و كذا المنتوجات المصنعة باللحوم البيضاء.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة موستافي

تضم شركة موستافي 07 وحدات تابعة لها و تتمثل في:

1 - **مذبح بوقيرات:** أين تتم عملية ذبح الدجاج المسمن و تقطيعه، تحويله و تصنيعه؛
2 - **وحدة تسمين الدجاج سيدي خطاب؛**
3 - **وحدة تسمين الدجاج بوشنتوف؛**
4 - **وحدة تسمين الدجاج ينارو؛**
5 - **وحدة تسمين الدجاج عين تادلس؛**
6 - **مفرخ حاسي ماماش؛**
7 - **مفرخ سيدي ابراهيم.**

و يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي للشركة:

الشكل 13: الهيكل التنظيمي لشركة موستافي

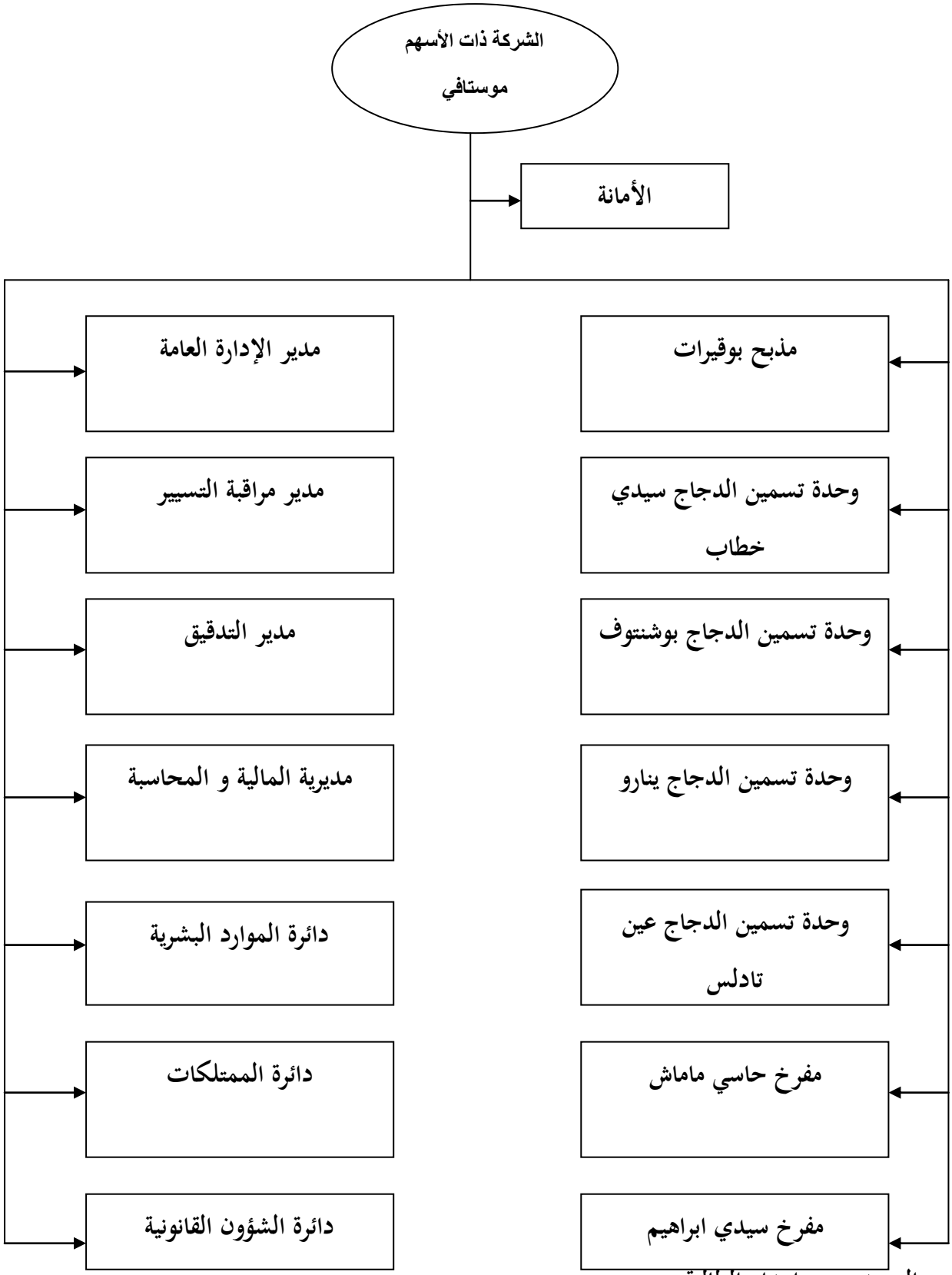

المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثاني: الخطوات العملية لإجراءات التجميع

المطلب الأول: خطوات التجميع

تقوم كل وحدة من وحدات الشركة بإعداد ميزانيتها و حسابات النتائج الخاصة بها و فق المعايير المعمول بها في كل المجمع.

كخطوة أولى من مراحل تجميع الحسابات، تقوم المصلحة المختصة بالتجميع بضم في حسابات الشركة عناصر الميزانية و النتائج للشركات المجمعة المعنية.

و كذلك يتم تحديد العمليات البينية التي تمت بين كل الوحدات فيما بينها، ثم فيما بعد تكون هذه العمليات البينية محل إقصاء لقيم استنتاج الميزانية و جدول حسابات نتائج مجمعة، و بهذا تتحصل مصلحة التجميع على قوائم مالية موحدة

المطلب الثاني: القوائم المالية المجمعة لشركة موستافي

بعد الخطوات المذكورة سابقا تقدم الشركات حساباتها المجمعة النهائية و التي تمثل الصورة الصادقة عن وضعتها المالية و الإقتصادية، و تتمثل في ميزانية الأصول، ميزانية الخصوم و حسابات النتائج.

أولا: ميزانية الأصول

الجدول رقم 02: ميزانية الأصول (ملحق 01)

الأصول	2013	2014	الفارق
الأصول غير جارية			-
فارق الإقتناء	**-**	**-**	-
التثبيتات غير العينية	**2 663 663**	**2 664 295**	**-197 368**
التثبيتات العينية	**1 123 436 437**	**1 348 719 895**	**225 283 458**
أراضي	955 900 558	995 900 558	0
مباني	42 305 749	149 029 264	106 723 514
تثبيتات عينية أخرى	85 230 130	203 790 073	118 559 943
تثبيتات في شكل امتياز		-	-
تثبيتات جاري إنجازها	**3 783 041**	207 520 405	203 737 364
تثبيتات مالية	**13 595 142**	15 244 261	1 285 118
سندات معادلة	-	-	-
سندات المساهمة و الحقوق المرتبطة	-	-	-
سندات مثبتة أخرى	-	-	-
قروض و أصول أخرى غير جارية	438 641	371 257	-66 385
الضرائب المؤجلة على الأصول	13 520 501	14 872 004	1 351 503
مجموع الأصول غير جارية	**1 143 842 284**	1 573 950 856	430 108 572
الأصول الجارية			
المخزونات و المنتجات الجاري العمل بها	**264 261 510**	**256 188 606**	**-8 072 903**
الحقوق و الأعمال المشابهة	**488 647 785**	**655 248 861**	**166 601 076**
الزبائن	447 229 752	554 337 191	107 107 439
دائنين آخرين	26 076 597	77 686 377	51 609 780
ضرائب	15 341 436	23 225 293	7 883 585
حقوق و أعمال مشابهة آخرى	-	-	13 680 735
المتاحات	8 177 125	21 857 860	-
محصلات و أصول مالية جارية أخرى	-	-	13 680 735
الخزينة	8 177 125	21 857 860	**172 208 908**
مجموع الأصول الجارية	**761 086 420**	**933 295 327**	**602 317 480**
المجموع الإجمالي للأصول	**1 904 928 704**	**507 246 183**	

ثانيا: ميزانية الخصوم

الجدول رقم 02: ميزانية الخصوم (ملحق 02)

الخصوم	المبالغ	المبالغ	المبالغ
الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر	781 870 000	781 870 000	0.00
رأس المال غير المطلوب	-	-	-
العلاوات و الإحتياطات/الإحتياطات المجمعة	109 699 760	8 710	109 691 689
فارق إعادة التقييم	-	-	-
فارق المعادلة	-	-	-
النتيجة الصافية/ النتيجة الصافية حصة المجمع	-241 575 723	-221 130 015	-20 445 708
أموال خاصة أخرى-الترحيل من جديد	-211 701 519	6 414 904	-218 116 423
حصة الشركة المجمعة	-	-	0.00
حصة الأقلية	-	-	0.00
المجموع I	**438 292 518**	**567 162 960**	**-128 870 442**
الخصوم غير الجارية	-	-	
الإقتراضات و الديون المالية	826 476	21 620 269	-20 793 793
الضرائب (المؤجلة و المؤونة)	-	-	0.00
ديون أخرى غير جارية	-	-	0.00
المؤونات و المنتجات المسجلة سلفا	64 608 757	71 160 532	-6 551 775
مجموع الخصوم غير الجارية II	**65 433 233**	**92 780 801**	**-27 345 568**
الخصوم الجارية			
الموردون و الحسابات الملحقة	1 404 692 463	1 011 878 118	392 814 346
الضرائب	1 342 532	3 134 021	-1 791 489
ديون أخرى	480 088 863	129 971 227	350 117 635
خزينة الخصوم	117 394 576	100 001 577	17 392 999
مجموع الخصوم الجارية III	**2 003 518 434**	**1 244 984 943**	**758 533 491**
المجموع الإجمالي للخصوم	**2 507 246 184**	**1 904 928 704**	**602 317 481**

ثالثا: حسابات النتائج

الجدول رقم 02: حسابات النتائج (ملحق 03)

	2013	2014	الفارق
المبيعات و المنتجات الملحقة	464 446 334	773 200 650	308 763 315
الإنتاج المخزن	181 760 474	2 443 959	-179 316 515
الإنتاج المثبت	-	-	-
إحتياجات الإستغلال	-	14 662 978	14 662 978
خدمات مقدمة بين الوحدات		-	-
I-إنتاج الدورة	**646 206 809**	**790 316 587**	**104 109 778**
المشتريات المستهلكة	-533 589 425	-666 940 721	-133 351 296
خدمات خارجية و استهلاكات أخرى	-95 551 524	-115 619 988	-20 068 464
خدمات محصلة بين الوكالات	-	-	-
II-استهلاك الدورة	**-629 140 949**	**-782 560 710**	**-153 419 760**
III- القيمة المضافة للإستهلاك	**17 065 859**	**7 755 877**	**-9 309 982**
مصاريف المستخدمين	-188 149 016	-205 733 977	-17 584 961
ضرائب، رسوم و مدفوعات مماثلة	-8 403 737	-12 422 042	-4 018 306
IV- الفائض الخام للإستغلال	**-179 486 893**	**-210 400 142**	**-30 913 249**
منتجات عملية أخرى	23 373 946	17 220 059	-6 153 249
الأعباء العملية الأخرى	-26 234 894	-21 034 017	5 200 877
الإهتلاكات، المؤونات و خسائر القيمة	-41 368 267	-46 964 773	5 596 506
استرجاع خسائر القيمة و المؤونات	-	18 255 216	18 255 216
V-النتيجة العملية	**-223 716 108**	**242 923 656**	**-19 207 549**
المنتجات المالية	-	-	-
الأعباء المالية	-4 648	-3 569	-1 079
VI- النتيجة المالية	**-4 648**	**-3 569**	**-1 079**
VII- النتيجة العادية قبل الضريبة (V+VI)	**-223 720 756**	**-242 927 226**	**-19 206 470**
الضرائب المفروضة على النتيجة العادية	-	-	-
الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتيجة العادية	2 590 741	1 351 503	-1 239 238
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**669 580 754**	**825 791 861**	**554 494 125**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**-890 710 769**	**-1 067 367 584**	**-574 939 833**
VIII- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**-221 130 015**	**-241 575 723**	**-20 445 708**
العناصر غير العادية (منتجات)	-	-	-

العناصر غير العادية (الأعباء)	-	-	-
IX-النتيجة غير العادية	-	-	-
X- النتيجة الصافية للدورة	-221 130 015	-241 575 723	-20 445 708

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الدراسة الميدانية، ومن خلال آراء الأطراف الفاعلة في مجال المحاسبة استنتجنا أن تطبيق القوائم المالية الموحدة في الوقت الراهن وفي ظل الطبيعة الجديدة للاقتصاد الوطني قادر على تلبية احتياجات مستعمليها، وذلك في ظل الانفتاح في الاقتصاد وكثرة الشركات المتعددة الجنسيات وتشجيع الاستثمار الأجنبي، لذلك أغلبية المحاسبين يؤيدون تطبيق القوائم المالية الموحدة وفق النظام المحاسبي المالي و المستوحى من معايير المحاسبة الدولية

.أن كما أغلبية الأطراف الفاعلة في مجال المحاسبة تؤيد الجهود المبذولة التي تسعى وراء خلق نوعية عالية من المعلومات في مخرجا تها المحاسبية، وهذ لما لها من آثار ايجابية على المؤسسات الاقتصادية التي تسعى وراء توسيع أنشطتها وزيادة حجمها.

من خلال آراء أغلبية الأطراف الفاعلة في مجال المحاسبة فإن السبب الذي أدى إلى التأخير في تطبيقه هونقص التأطير والتكوين في هذا المجال، وهذا يؤدي إلى وجود عدة مشاكل وصعوبات، كما أننا لاحظنا بأن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية عاد بعدة آثار على مكونات القوائم المالية، كالتغير في نتيجة الدورة المحاسبية، تغير مجموع الأصول، إعادة تصنيف مكونات القوائم المالية وإمكانية الوصول إلى القيمة العادلة، وجعل الأطراف الداخلة والخارجة تستفيد من معلومات ذات مصداقية وذات موثوقية وشفافة.

الفصل الثاني: القوائم المالية المجمعة وفق النظام المالي المحاسبي

تمهيد:

إن انشغالات المستخدمين بالمعلومات المالية لا تكمن في سهولة الحصول عليها وحسب بل تتعدى إلى جودة تلك المعلومات التي يتلقوها و ما يميزها بالملائمة و الموثقية إضافة إلى آنية الحصول عليها . كما أن استخدام القوائم المالية الموحدة لعرض المعلومات، يعتبر من أنسب الطرق المستخدمة وخصوصا عند إعدادها وفق المعايير المحاسبية الدولية، وتكمن أهمية الإفصاح المحاسبي في توفير درجة عالية من الشفافية و خاصة باحترام الأحكام التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالإفصاح المحاسبي . لذلك سنتطرق في هذا الفصل بدراسة الإطار العام للتجميع و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المجمعة في مبحثين:

المبحث الأول : عموميات حول التجميع المحاسبي

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي و القوائم المالية الموحدة وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: ماهية التجميع المحاسبي

يعتبر تجميع الحسابات تقنية تخص المجمعات وحدها دون الشركات الأخرى، حيث تهتم هذه التقنية بإظهار الحالة المالية و نتائج المجمع المكونة من الشركة الأم و الشركات التابعة لها كأنها شركة واحدة، و تعتبر ضرورية لكل الشركات القابضة المسعرة في البورصة، و بالتالي فعلى المجمع أن يتحلى بالصرامة و الدقة عند تطبيقها.

المطلب الأول: مفهوم التجميع المحاسبي و أنواعه

أولا: مفهوم التجميع المحاسبي

" التجميع المحاسبي هو عبارة عن وسيلة من وسائل التسيير الضرورية للمجمع و هو عنصر ذو فائدة كبيرة بالنسبة للمعلومة الخارجية".[1]

ثانيا: أنواع التجميع المحاسبي

يوجد نوعين أساسيين من التجميع المحاسبي و ذلك حسب نوع المساهمات حيث تتمثل في:

1 – التجميع المباشر (Consolidation directe): تقنية التجميع المباشرة تتمثل في قيام الشركة الأم بالتجميع المباشر لكل الشركات الداخلة في محيط التجميع، مهما كان شكل الإرتباط السائد بين هذه الشركات سواء كان ارتباط مباشر أو غير مباشر[2].

و ترتكز طريقة التجميع المباشر على عملية تجميع كل شركة من شركات المجمع مباشرة من الشركة الأم في عملية واحدة، و هذا من خلال التحديد المباشر لحقوق المجمع في الأموال الخاصة لكل شركة منه، و كذا حصة

[1]- أحمد مقدمي، مرجع سابق، ص: 36.

[2]- Jean Montier- Gilles, op-cit, p 84.

كل شركة في الإحتياطي و نتيجة المجمع، حيث تستعمل في ذلك نسبة الفائدة التي تعود للشركة الأم و تسعى إلى التحديد المباشر لحقوق المجمع في الشركات المدمجة و الحقوق الخارجة عن المجمع[1].

إن التطبيق العملي لطريقة التجميع المباشر يتحقق باتباع ما يلي:

- حساب نسبة الفائدة للمجمع و تجميع حسابات الشركات الخاضعة للتجميع؛
- تبويب الأموال الخاصة و إقصاء سندات المساهمة للشركات المدمجة؛
- تحويل نتيجة و احتياطات الشركة الأم إلى نتيجة و احتياطات المجمع[2].

الشكل رقم (10): تقنية التجميع المباشر

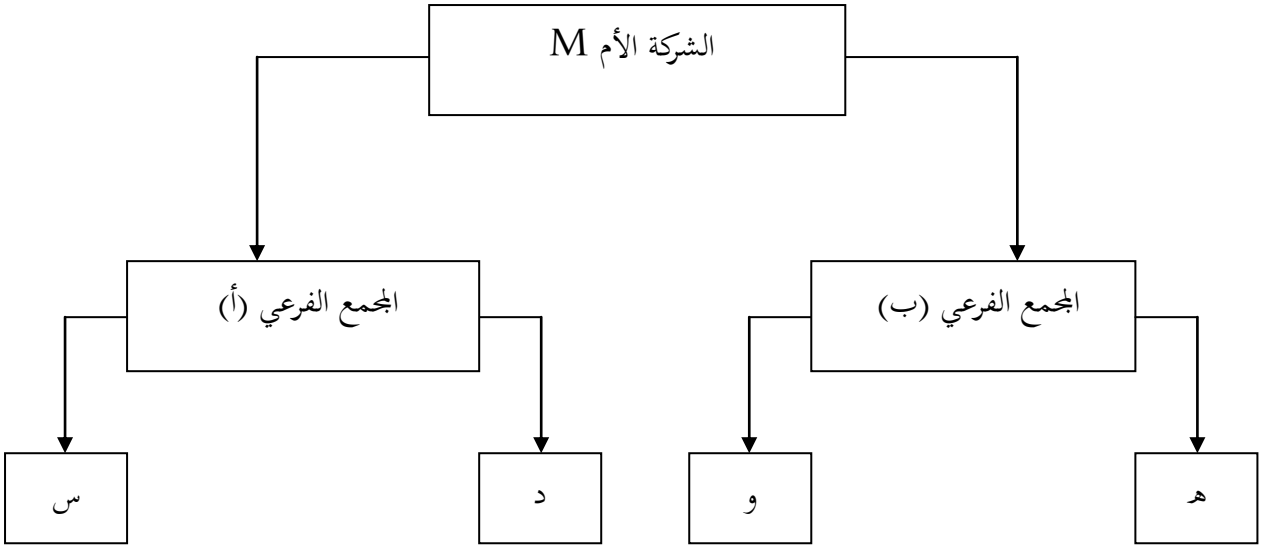

Source : François Colinet et Simon Paoli, (2008), pratique des comptes consolidés, 5ème Edition, Edition Dundo, paris, p 33.

[1]- أحمد مقدمي، مرجع سابق، ص 41.
[2]- منير سلامي، مرجع سابق، ص 152.

2 – التجميع غير المباشر(consolidation par palier):" تتمثل هذه التقنية في دمج مجمعات صغيرة في مجمعات أكبر منها، مما يسمح بتجميع المجمعات الفرعية ثم إدراجها بعد ذلك في الحسابات الخاضعة للتجميع في الشركة الأم"[1].

و طبقا لهذا النوع من التجميع، فإن إعداد القوائم المالية المدمجة يكون على عدة مراحل فكل شركة قابضة تقوم بالتوحيد و في شكل مجمع صغير كل الشركات الفرعية التي تراقبها بصفة مباشرة ثم توحد تلك القوائم ضمن قوائم الشركة القابضة الأعلى ثم ترفع بالتدريج إلى الشركة الأم، هذه التقنية المتعلقة بالتجميع يمكن وصفها بالمتداخلة و تقوم هذه التقنية على مبدأين:

- القيام بتجميع الشركة المتواجدة في أسفل الهيكل التنظيمي للمجمع في الشركة التي تكون أعلى منها كخطوة أولى ثم الصعود إلى الشركة الأم؛
- تحديد نسبة المساهمة المملوكة من قبل الشركة التي تعتبر بمثابة الشركة الأم في هذا المجمع الفرعي، و في كل سنة يتم اقتسام الأموال الخاصة المجمعة بكل مجمع فرعي بين الأموال المجمعة في أعلى مستوى فوائد الأقلية[2].

و منه نقول أن التجميع غير المباشر يتم عن طريق تجميع حسابات الشركات الموجودة في أسفل الهيكل التنظيمي للمجمع في حسابات الشركة التي تكون أعلى منها وصولا إلى أعلى الهيكل التنظيمي للمجمع، بحيث يتم تجميع الحسابات لكل الشركات الداخلة في محيط التجميع مع حسابات الشركة الأم، و لإعداد الميزانية المدمجة للمجمعات المتكونة من شركتين على الأقل يجب القيام بما يلي:

[1]- François Colinet et Simon Paoli , (2008) , pratique des comptes consolidés, 5ème Edition, Edition Dundo, paris, p 34.

[2]- أحمد مقدمي، مرجع سابق، ص 41.

- تراكم حسابات الميزانية للشركتين؛

- توزيع الأموال الخاصة للشركة الأولى و إلغاء سندات المساهمة المسجلة في أصول الشركة الأم؛

- تحويل الإحتياطات و النتيجة للشركة الثانية إلى إحتياطات و نتيجة الشركة المدمجة.

نشير إلى أم لميزانية المدمجة للمجمع هي واحدة؛ مهما كانت تقنية التجميع المستعملة و أن التجميع المباشر هو الأكثر انتشارا خاصة في المجمعات التي تتكون من شبكة متعددة من المساهمات[1].

الشكل رقم: (**11**): تقنية التجميع غير الباشر

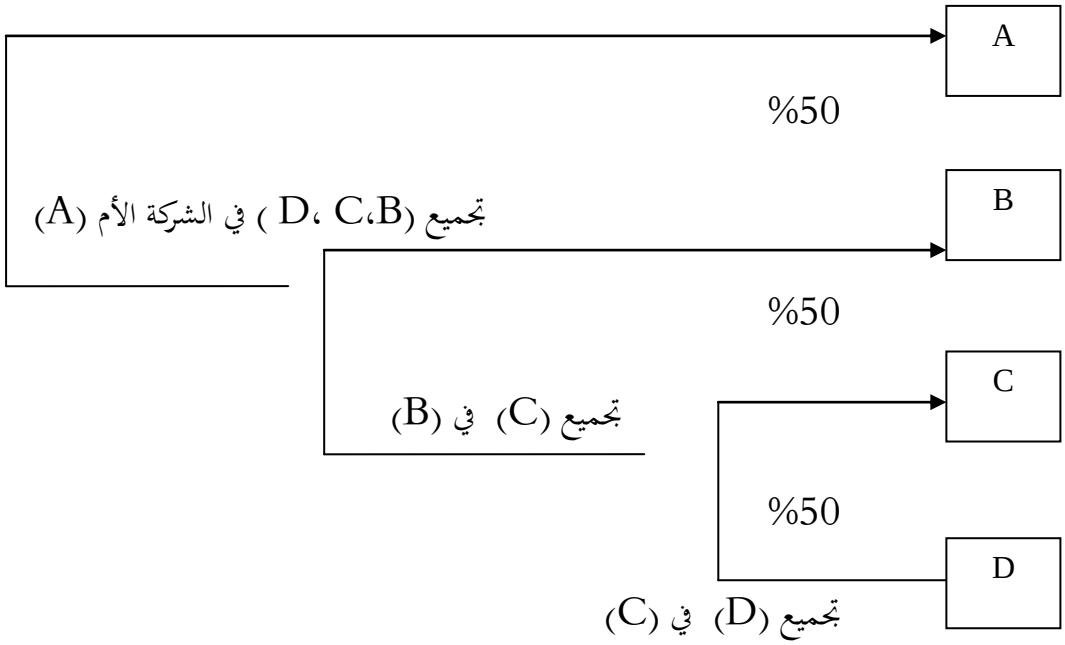

Source : Jean Montier- Gilles, op-cit, p 80.

[1]- François Colinet, (1997), pratique des comptes consolidés, Edition Dundo, Paris, p 33.

المطلب الثاني: أهداف، قواعد و إجراءات التجميع المحاسبي

أولا: أهداف التجميع المحاسبي

تنص المادة 132-1 من القرار المؤرخ في 2009/03/25 على ما يلي:" تهدف الحسابات المدمجة إلى تقديم الممتلكات و الوضعية المالية و النتيجة الخاصة بمجموع الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد"[1].

كما تهدف القوائم المالية المدمجة إلى تلبية الإحتياجات المشتركة لغالبية المستخدمين لتساعد في اتخاذ القرارات الإقتصادية، وتهدف أيضا لتكملة النقص في التصريحات الدورية للشركة القابضة و شركاتها التابعة، حيث لا يقتصر دورها على تكملة النقص فقط و إنما يتمثل دورها أيضا في كونها تعتبر تمثيل مطور للوحدة الإقتصادية، كما تعتبر كذلك مثل الحسابات الفردية أداة للتسيير الداخلي وتقديم المعلومات اللازمة للجهات الخارجية[2].

1 - التجميع المحاسبي أداة للتسيير الداخلي

تساعد عملية التجميع على المعرفة الكاملة للشركات التابعة و تحديد مختلف الروابط المتواجدة بين أعضاء المجمع، وبالتالي فالحسابات المجمعة تقدم الصورة الشاملة للحسابات الدورية فيما يتعلق بـ :

أ - **الذمـــة:**

توضع كل الذمة تحت تصرف و تسيير المجمع، و يمكن أن تحتوي هذه الذمة على الأملاك الدائمة و المعدات و من الأصول المالية، و ميزتها أنها توضح الوضعية الحقيقية لما تمثله سندات المساهمة المقيدة في الأصول الثابتة للشركة المجمعة[3].

ب - **الحالة المالية:**

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، ص 15.
[2]- حواس صلاح الدين، (2008)، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص 186.
[3]- أحمد مقدمي، مرجه سابق، ص 38.

توضح الحسابات المجمعة كل الحسابات الدائمة و الديون الموجودة، سواء كانت تتعلق بالمتعاملين الخارجيين أو بالمؤسسات المنتمية إلى نطاق التجميع، حيث نجد في الحسابات الفردية الخاصة بالشركة الأم، القروض أو الإقتراضات تجاه مؤسسات المجمع، و التي يتم إقصائها من الحسابات المجمعة و لا تبقى إلا الحسابات الدائمة و الديون الحقيقية تجاه المتعاملين الخارجيين[1].

ج – النتائج و النشاط:

القوائم المدمجة تظهر حسابات النتائج المتعلقة بنشاط الدورة للمجمع، وذلك من خلال إظهار رقم الأعمال و النتيجة الخاصة بالمجمع، و هذا بعد القيام بإقصاء كل المعاملات الداخلية سواء كانت موزعة أو محتفظ بها بالإحتياط[2].

2 – التجميع المحاسبي أداة للمعلومات الخارجية

التجميع المحاسبي يعد وسيلة للإفصاح المالي و المحاسبي، فهو بذلك أداة للمعلومات الخارجية [3]. كما تعتبر الحسابات المجمعة مصدر للمعلومات التكميلية المصححة و تسمح بالقيام بما يلي:

– طرح تحليل مالي واقعي للمجمع (أموال خاصة، ديون طويلة، متوسطة و قصيرة الأجل)؛

– إعطاء نظرة عن التطور العام لمجمع الشركات، و معرفة هذا التطور بنسبة الأصول (مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الثابتة و مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال المتداولة... إلخ)؛

– قياس العلاقة بين الأرباح و رقم الأعمال و فعالية الأموال الخاصة.

[1]- المرجع السابق، ص38.
[2]- أمال فريال أوماطة، مرجع سابق، ص: 07-08.
[3]- José Destourns et T.Hierry, (1998), comptabilité et gestion des sociétés, Edition la cost, France, p 240.

- إعطاء حكم صادق حول مردودية المجمع ككل (مقارنة مع الأرباح الموزعة)[1].

ثانيا: القواعد الأساسية للتجميع المحاسبي و مختلف إجراءاته

1 - القواعد الأساسية للتجميع المحاسبي[2]

يجب اتباع القواعد المحاسبية السليمة عند إعداد القوائم المالية المدمجة و على الأخص ما يلي:

- يجب أن تعد القوائم المالية المدمجة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للأحداث و العمليات المتماثلة، و في حالة عدم إمكانية استخدام سياسات محاسبية موحدة في إعداد تلك البيانات فإنه يجب الإفصاح عنها مع توضيح أجزاء بنود البيانات المجمعة التي تم بشأنها تطبيق سياسات محاسبية مختلفة.
- إذا كانت إحدى الشركات التابعة تستخدم سياسات محاسبية مختلفة عن السياسات المحاسبية للمجموعة بالنسبة للعمليات و الأحداث المتشابهة، فإنه غالبا ما يتم عمل تسويات للبيانات المالية لتلك الشركة لأغراض إعداد البيانات المالية المجمعة، كي يتم تصوير القوائم المدمجة على وجه صحيح.
- تعد في العادة القوائم المالية للشركة القابضة و شركاتها التابعة في نفس التاريخ، و في حالة اختلافها فإن الشركة التابعة تقوم غالبا و لأغراض إعداد البيانات المجمع، بإعداد بياناتها بحيث تغطي نفس الفترة التي تغطيها بيانات القابضة، و يمكن استخدام البيانات المالية رغم اختلاف تواريخها.

2 - الإجراءات الأساسية للتجميع المحاسبي[1]

[1]- أحمد مقدمي، مرجع سابق، ص: 37-38.
[2]- يوسف محمود جربوع و سالم عبد الله جلس، (2002)، المحاسبة الدولية، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 357.

عند إعداد القوائم المالية المدمجة يجب القيام بالإجراءات التالية:

- دمج القوائم المالية للشركة القابضة و الشركات التابعة عن طريق تجميع بنودها المتماثلة من الموجودات، الخصوم، حقوق الملكية، الإيرادات و المصروفات بندا بندا؛
- حذف القيمة الدفترية لحساب الاستثمار في الشركة التابعة من ميزانية الشركة القابضة مقابل رؤوس الأموال الخاصة في الشركة التابعة؛
- تحديد حصة الأقلية في صافي دخل الشركات التابعة عن فترة التقرير و إظهارها بشكل منفصل في قائمة حساب النتائج و تعديل ربح المجموعة بها، للوصول لصافي الربح الخاص لمالكي الشركة القابضة؛
- تحديد حقوق الأقلية في صافي أصول الشركات التابعة، و يتم عرضها بالميزانية المجمعة بشكل منفصل عن الالتزامات و حقوق ملكية حملة أسهم الشركة القابضة؛
- يجب استبعاد الأرصدة وكذلك المعاملات المتبادلة بين الشركة الأم و الشركات التابعة لها و ما تتضمنه من إرادات و مصروفات و أية أرباح و خسائر غير محققة ناتجة عنها بالكامل.

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي و القوائم المالية الموحدة وفق النظام المحاسبي المالي

ازداد اهتمام الجهات العلمية والمهنية المحاسبية بالإفصاح وعلى نحو خاص بعد ظهور المؤسسات ، وتطور المحاسبة وارتباط هذا التطور مع القوائم المالية التي تعد مخرجات لنتائج نشاط هذه المنشآت وما تتضمنه من بيانات

[1]- طارق شوقي، (2009)، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، ص 106.

ومعلومات وأسس قياس يمكن استخدامها من طرف مستخدمي هذه المعلومات ، التي تصبح – فيما بعد – الأساس الذي يعتمد عليه هؤلاء في اتخاذ القرارات ، من أجل ذلك يعد تقديم المعلومات المالية أحد الأهداف الرئيسة للإفصاح المحاسبي حيث سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم الأسس التي يقوم عليها الإفصاح في القوائم المالية المجمعة ومفاهيم حول القوائم المالية المجمعة وكذا تناولنا أنواع الإفصاح وأهدافه ، وكيف عالج النظام المحاسبي المالي هاته القوائم المالية المجمعة .

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية المجمعة

يعتبر إعداد القوائم المالية من أهم أهداف المحاسبة المالية وذلك لما لها من توصيل المعلومات إلى المتعاملين الاقتصاديين، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى بعض التعاريف و أنواع القوائم المالية المجمعة.

أولا : مفهوم القوائم المالية المجمعة

1 ـهي القوائم المالية للمجموعة و التي يتم عرضها كما لوأنها قوائم مالية لوحدة محاسبية واحدة و هي المجموعة.[1]

2 ـهي القوائم المالية التي يتم اعدادها للمجموعة (الشركة الام) وكأنها شركة واحدة.[2]

3 ـهي قوائم فعلية تعد على مستوى المجموعة و التي ترأسها شركة أم تسيطر على شركة أو أكثر تابعة وذلك من منطلق أنها تمثل جميعا وحدة اقتصادية واحدة إلا أن كل منها يعتبر بمثابة وحدة محاسبية مستقلة.[1]

[1]- لجنة المعايير المحاسبية الدولية، معيار توحيد القوائم المالية، ديسمبر 1998.
[2]- وليد ناجي الحيالي، (2007)، النظرية المحاسبية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص 366.

من خلال ما ذكر أعلاه و استنتاجا من هاته التعاريف يمكننا القول أن القوائم المالية المجمعة هي عبارة على قوائم شاملة لمجموعة من الشركات تنشط اقتصاديا تجمع كل قوائمها على مستوى شركة واحدة لها حق السيطرة وكأنها قوائم لشركة واحدة.

ثانيا : القوائم المالية المجمعة

الميزانية المالية الم جمعة: تتضمن تجميع أصول و خصوم و حقوق ملكية المجموعة مع الأخذ في الحسبان العلاقات المتبادلة بين شركات المجموعة.

جدول حسابات النتائج الم جمعة: يتم من خلاله مقارنة إيرادات شركات المجموعة مع تكاليف الحصول على هذه الإيرادات و الوصول إلى الصافي في المجموعة.

قائمة التدفقات النقدية المجمعة : توضح صافي التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من الأنشطة التشغيلية و التمويلية و الاستثمارية لشركات المجموعة.[2]

ثالثا: أهداف القوائم المالية المجمعة

[1]- محمد أبو نصار و جمعة حميدات، مرجع سابق، ص:403.
[2]- نفس المرجع، ص: 416.

تستخدم القوائم المالية المجمعة في الإفصاح المحاسبي عن الموارد المتاحة والالتزامات ونتائج العمليات لوحدة محاسبية واحدة تمارس في نطاقها مجموعة من الشركات المرتبطة ببعضها البعض أنشطتها الاقتصادية العادية وذلك لتحقيق ثلاثة أغراض رئيسية هي:

1 - إدماج أرصدة حسابات الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الخاصة بكل من الشركة القابضة والشركات التابعة لها.

2 - استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن العمليات المتبادلة بينهم.

3 - تسوية أرصدة الحسابات المقابلة بينهم.

4 - توفير معلومات عن موارد الوحدة و المطالبات المترتبة على هذه الموارد و التغيرات في كل منها.

5 - توفير معلومات عن تقدير النفقات النقدية المتوقعة و الحالية.

6 - توفير المعلومات المفيدة لقرارات الاستثمار و الائتمان.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي ذا أهمية بالغة في نظرية المحاسبة والممارسات المحاسبية وقد لقي اهتماما كبيرا من طرف الباحثين المهتمين بالسوق المالي وكذلك المهنيين نظرا لكون هذا الأخير يتأثر بطبيعة الإفصاح، حيث إن الإفصاح الفعال يهدف لتوفير المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية من أجل اتخاذ قرارات مالية واقتصادية عالية الجودة، ويمكننا كذلك من التنبؤ والتخطيط السليم.

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي

[1]- ماجد ماهر، (2008)، مدى قابلية إعداد قوائم مالية موحدة وفق المعايير الدولية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، ص: 38.

1 - هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشاة مصدرة البيانات كما تهيئ لهؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية لتلك المنشاة.[1]

2 - عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها، والوقت الذي يتم فيه الإفصاح و بأي وسيلة.[2]

3 - ويقول محمد سمير الصبان: يعني إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار تجاه قرار معين يتعلق بالوحدة المحاسبية، كما يعني أيضا أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تظليل أو مواراة.[3]

وهنا فإنه يمكن القول بأن عملية الإفصاح تؤدي إلى نشر و عرض المعلومات بشكل يجعل من تلك المعلومات المحاسبية أو المالية أو أية معلومات ضمن التقارير المالية ملائمة لاتخاذ قرار و شفافة بدرجة كافية فإن هذا يقود معدي البيانات المالية و إدارات الشركات إلى توخي المصداقية بشكل أكبر كون الإفصاح الصادق سيجعل من تلك المعلومات أرقام تعكس الواقع الفعلي بدرجة جيدة.

ثانيا: أهمية و أهداف الإفصاح المحاسبي

[1]- حسين عبد الجليل آل غزوي، (2009)، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية، بحث ضمن متطلبات برنامج الماجستير، الأكاديمية العربية بالدنمارك، ص:11.

[2]- محمد أبو نصار و جمعة حميدات، مرجع سابق، ص:416.

[3]- محمد سمير الصبان، (1991)، دراسات في الموجودات المالية/ أصول القياس و أساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، ص:103.

1 -أهمية الافصاح المحاسبي :

تكمن أهمية الإفصاح والشفافية للشركات المساهمة في التقارير المالية وأخبارها الاستثمارية التي تفصح عنها، وذلك ليكون المستثمر على دراية كافية عن المعلومات ذات العلاقة بالشركات المدرجة في أسواق المال والتمكن من التعرف على العوائد من نشاط هذه الشركات ليستطيع اتخاذ قراره الاستثماري، كما يسهل الإفصاح على عملية الاطلاع والمتابعة لصاحب العلاقة بالشركة، كما تأتي أهمية الإفصاح والشفافية في البيانات المالية في عملية الكشف عن معلومات (مالية وغير مالية) التي تهم المستثمرين.

2 -أهداف الإفصاح المحاسبي:

يهدف الإفصاح بالدرجة الأولى إلى عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم ومعرفة المركز المالي للشركة، كما يهدف الإفصاح إلى معرفة الوضع المالي للشركة من الناحية الاستثمارية ومعرفة مدى جدوى الاستثمار في هذه الشركات، كما أن هدف الإفصاح في القوائم المالية هو سرد جميع المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة حتى تكون مفيدة لمن يستخدم ها، ومن أهداف الإفصاح هي طبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية التي يحتاج إليها من يستخدمون هذه القوائم بصفة أساسية.[1]

و تحول تركيز أهداف الإفصاح من حماية مصالح المودعين إلى حماية مصالح جميع الفئات الأخرى، مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين.[2]

ثالثا: أنواع الإفصاح المحاسبي :

[1]- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، (2002)، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص: 68.
[2]- محمد مطر و موسى السويطي، (2008)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، ص: 342.

يتعدد أنواع الإفصاح وهذا تبعا للغرض المنشود منه، لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا للأهداف من خلال ما يلي[1]:

- **الإفصاح الكامل** : يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.
- **الإفصاح العادل** : يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن .
- **الإفصاح الكافي** : يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المالية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
- **الإفصاح الملائم**: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها.إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

[1]- عبد اللطيف زيود و آخرون، (2007)، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية – سلسلة العلوم الإقتصادية و القانونية-، المجلد 29 العدد 01، ص: 171-188.

- **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)**: أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.
- **الإفصاح الوقائي** : يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأ نهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

المطلب الثالث: القوائم المالية المجمعة طبقا للنظام المحاسبي المالي

أولا: النصوص التشريعة المعالجة للقوائم المالية المجمعة

يتضمن المرسوم تنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق ل 26ماي سنة 2008 تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتعلق بالنظام لمحاسبي المالي، والصادر بالجريدة الرسمية رقم 27 سنة 2008 ، حيث تناول القوائم المالية المجمعة في المواد التالية:[1]

[1]- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد: 27.

المادة 39: تطبيقا للمادة 36 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007 و المذكور أعلاه، تعد الحسابات المدمجة من طرف أي مؤسسة تراقب مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى.

تعرف الرقابة على أ نها سلطة إدارة السياسات المالية والعملياتية لمؤسسة بغرض الحصول على امتيازات من هذه النشاطات.

المادة 40: يعتبر أن مؤسسة تراقب مؤسسة أخرى في الحالات الآتية:

- الامتلاك المباشر أو غير ا لمباشر لأغلبية حقوق التصويت في مؤسسة آخرى والسيطرة على الفروع؛
- السلطة على أكثر من % 50 من حقوق التصويت ا لمتحصل عليها في إطار اتفاق مع الشركاء الأخرى أو المساهمين؛
- سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري مؤسسة آخرى؛
- سلطة تحديد السياسات ا لمالية و العملياتية للمؤسسة؛
- سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير لمؤسسة .

المادة 41 : تعد المؤسسات المذكورة في المادتين 31و 34 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25نوفمبر سنة 2007 و المذكور أعلاه، حسابات مدمجة وحسابات مركبة وفقا لطريقة التكامل الشامل وطريقة المعادلة.

تحدد كيفيات إعداد وعرض ونشر الحسابات ا لمدمجة والحسابات ا لمركبة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

ثانيا: شروط ومبررات اعداد القوائم المالية المجمعة

1 - الشروط : تتمثل متطلبات إعداد القوائم المالية المجمعة في:

- وجود تجانس أو تكامل بين النشاط الذي تمارسه الشركة القابضة و الشركات التابعة لها.
- استمرار سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة لها، وذلك بملكية أكثر من الأسهم العادية للشركة التابعة، و أن تكون السيطرة دائمة و مستمرة.
- أن يكون هناك توافق في الفترات المحاسبية، في شركات المجموعة الاقتصادية.
- تناسق المبادئ المحاسبية و التي على أساسها تعد القوائم المالية لكل من الشركة القابضة و التابعة.

2 - المبررات: هناك عدة مبررات لإعداد و نشر القوائم المالية المجمعة لمجموعة الشركات المكونة لمجموعة اقتصادية واحدة و هي :

- الشخصية الاعتبارية لمجموعة الشركات كوحدة اقتصادية و يقوم هذا المدخل على أساس أن المجموعة الاقتصادية لها كيان و شخصية معنوية كوحدة واحدة اقتصادية افتراضية و لكن هذا المدخل يعوزه المسند القانوني ولاستحالة وجود الشخصية الاعتبارية الواحدة للمجموعة، حيث أن كل شركة من الشركات لها شخصية مستقلة و منفصلة قانونا عن غيرها من الوحدات.
- المشاركة بالتضامن : وطبقا لهذا المدخل يعتبر أن هناك علاقة تضامنية مشتركة بين الشركة القابضة و شركاتها التابعة.

ولكن يعاب على هذا المبرر أن الشركتين غير متكافئين و أنهما غير متساويتين في الإدارة و المسؤولية.

- الإحصائي: و الذي يقوم على اعتبار القوائم المالية إحصائية لمجموعة من الشركات كوحدة متكاملة، وهذا المبرر ينظر إليه على انه أكثر قبولا و منطقا لأنه يتفادى الناحية القانونية في عدم وجود شخصية

اعتبارية مستقلة للمجموعة كلها كوحدة وإن كان ينسب إليه القصور في معالجة التسويات بشكل محاسبي دقيق، حيث يأخذ في الاعتبار هذه القوائم على أنها قوائم إحصائية رغم أنها تستند في إعدادها سواء من حيث المبادئ أو الإجراءات إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.[1]

ثالثا: إجراءات التوحيد و متطلبات الافصاح

1 -إجراءات التوحيد: عند المعالجة المحاسبية في القوائم المالية الموحدة يجب الاخذ بعين الاعتبار ما يلي :

أ - إستخدام الشركة القابضة و الشركة التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة سياسات محاسبية موحدة، مثلا إذا كانت الشركة القابضة تتبع نموذج القيمة العادلة في تقييم بند الممتلكات و المعدات في حين تتبع الشركة التابعة نموذج التكلفة التاريخية ففي هذه الحالة يجب إتباع سياسات محاسبية موحدة لهدف إعداد القوائم المالية الموحدة

ب عند إعداد القوائم المالية الموحدة يتم مايلي:

- تجميع بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات المتماثلة بندا بندا للقوائم المالية للشركة القابضة و التابعة.
- حذف القيمة الدفترية أو المسجلة لحساب الاستثمار في الشركات التابعة في ميزانية الشركة القابضة.
- تحديد نصيب الأقلية في صافي دخل الشركة التابعة التي سيتم تجميعها في القوائم المالية المدمجة وإظهاره بشكل منفصل في قائمة الدخل المجمعة.

عرض حقوق الأقلية في بند مستقل ضمن حقوق الملكية في الميزانية الموحدة، وتتمثل حقوق الأقلية في ما يلي:

[1]- وليد ناجي الحيالي، النظرية المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 368.

- رصيد حقوق الأقلية بتاريخ التوحيد الأصلي (تاريخ الاندماج)؛
- حصة الأقلية من التغيرات في حقوق الملكية للشركة التابعة منذ تاريخ التوحيد الأصلي؛
- يتم حذف جميع المعاملات والأرصدة وبنود الدخل والمصاريف بين المجموعات بشكل كامل، أي العمليات التي تتم بين الشركة القابضة و شركاتها التابعة وبين الشركات التابعة نفسها.
- يجب إعداد القوائم المالية للشركة القابضة والشركة التابعة بنفس التاريخ، أي أن تكون السنة المالية تنتهي بنفس اليوم، إذا كان تاريخ إعداد القوائم المالية مختلف بين الشركة القابضة وإحدى شركاتها التابعة عندئذ يجب على الشركة التابعة تقديم قوائم مالية إضافية بتاريخ القوائم المالية للشركة القابضة بغرض التجميع، شريطة أن لا تزيد فترة الاختلاف عن 03 أشهر، ويتم إجراء تعديلات لأثر المعاملات والأحداث الواقعة بين تاريخ القوائم المالية للشركة التابعة والقوائم المعدة بتاريخ القوائم المالية للشركة القابضة.
- وإذا بلغت الخسارة التي تتحملها الأقلية أكبر من حقوقهم في الشركة التابعة فإن الزيادة في تلك الخسائر يتم تحميلها على المجمع (إلا إذا كانت الأقلية ملتزمة بتعويض ودفع الخسائر).
- عند إعداد الميزانية المدمجة إذا كانت تكلفة الاستثمار في الشركة التابعة أكبر من حصة الشركة الأم في القيمة العادلة لصافي الأصول، يتم إثبات الفرق كفارق اقتناء موجب، أما إذا كانت تكلفة الاستثمار في الشركة التابعة أقل من حصة الشركة الأم في القيمة العادلة لصافي الأصول يتم الاعتراف بالفرق كفارق اقتناء سالب، والتي تعتبر أرباح تظهر في جدول حسابات النتائج الموحد.[1]

يتطلب الإفصاح في القوائم المالية المجمعة ما يلي :

[1]- المعيار المحاسبي الخاص بالقوائم المالية الموحدة، لجنة معايير المحاسبة الدولية، ص3-5.

- طبيعة العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة التي لا تملك الشركة القابضة فيها أكثر من نصف سلطة التصويت بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة ؛
- مبررات عدم سيطرة الشركة عن الشركة التابعة بالرغم من ملكيتها لأكثر من نصف حقوق التصويت في الشركة التابعة.
- تاريخ القوائم المالية للشركة التابعة وهل هي مطابقة أو مختلفة عن تاريخ القوائم المالية للشركة القابضة، وعند وجود إختلاف يجب تبيان أسباب ذلك.
- طبيعة ومدى وجود أية قيود هامة على قدرة الشركات التابعة على تحويل الأموال للشركة القابضة في صورة توزيعات أرباح نقدية أو تسديد قروض أو سلف.[1]

خلاصة الفصل

[1]- محمد أبو نصار و جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، مرجع سابق، ص: 429-432.

خصص هذا الفصل للتعرف على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المجمعة، التي تعتبر من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة داخل المجمع، و بالتدقيق فيما ستحققه من نتائج و هي : الميزانية الموحدة – قائمة حسابات النتائج الموحدة –قائمة تدفقات الخزينة الموحدة و حتى تكون المعلومات المحتواة في هذه القوائم ذات خصائص نوعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة و العائد، بحيث يجب أن تكون منفعة المعلومات أكبر من تكلفة إعدادها، كما يجب أن تضبط هذه القوائم تحت إشراف مسؤولية مسيري المؤسسة أمام مستخدمي هاته القوائم.

الميزانية المدمجة هناك تغيير من حيث الشكل و المحتوى، فتصنف العناصر إلى جارية و أخرى غير جارية، من ناحية أخرى لا تأخذ بعين الاعتبار إلا العناصر التي تدخل في عملية الاستغلال.

حسابات النتائج المدمجة الذي يمكن المهتمين بالقوائم المالية المجمعة بقياس الكفاءة الاقتصادية للمجمع، و يوفر المعلومات التي من خلالها يمكن التعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار المربحة.

قائمة تدفقات الخزينة المدمجة فهي توفر المعلومات الخاصة بالمتحصلات و المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، و كذا دورها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن توفيرها لسداد الديون.

و في هذا الفصل كذلك تم إبراز أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المجمعة بإظهار متطلبات الإفصاح و إجراءات التوحيد

فهرس المحتويات

قائمة الجداول.....**I**

قائمة الأشكال.....**I**

إهداء.....**II**

تشكرات.....**III**

مقدمة عامة.....**أ–ج**

الفصل الأول: عموميات حول مجمع الشركات.....1

تمهيد.....**1**

المبحث الأول: ماهية مجمع الشركات.....2

المطلب الأول: مفهوم و مكونات مجمع الشركات.....2

المطلب الثاني: تصنيف و خصائص مجمع الشركات.....9

المطلب الثالث: طرق و دوافع تكوين مجمع الشركات.....14

المبحث الثاني: مزايا و عيوب مجمع الشركات و محيطه.....21

المطلب الأول: مزايا و عيوب تكوين مجمع الشركات.....21

المطلب الثاني: محيط المجمع و نسب الرقابة و المساهمة المطبقة داخله.....23

خلاصة الفصل الأول.....31

الفصل الثاني: **القوائم المالية المجمعة وفق النظام المالي المحاسبي**.....32

تمهيد.....**32**

المبحث الأول: ماهية التجميع المحاسبي.....33

المطلب الأول: مفهوم التجميع المحاسبي و أنواعه.....33

المطلب الثاني: أهداف، قواعد و إجراءات التجميع المحاسبي.....37

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي و القوائم المالية الموحدة وفق النظام المحاسبي المالي.....41

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية المجمعة.....41

المطلب الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي.....43

خلاصة الفصل الثاني.....54

الفصل الثالث: دراسة حالة القوائم المالية المجمعة لشركة موستافي 55

تمهيد.....**55**

المبحث الأول: تقديم الشركة ذات الأسهم موستافي.....**55**

المطلب الأول: التعريف بالشركة.....**55**

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة موستافي.....57

المبحث الثاني: الخطوات العملية لإجراءات التجميع.....**59**

المطلب الأول: تقديم حسابات الوحدات المجمعة قبل المعالجة.....**59**

المطلب الثاني: إتمام عملية تجميع حسابات المجمع الفرعي.....**59**

خلاصة الفصل الثالث.....**64**

الخاتمة العامة.....**65**

قائمة المراجع.....**68**

الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين الشكة التابعة و الشركة الفرعية.....	**8**
02	جدول ميزانية الأصول.....	**60**
03	جدول ميزانية الخصوم.....	**61**
04	جدول ميزانية حساب النتائج.....	**62**

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصنيف المجمعات من حيث البنية الهرمية.....	**10**
02	تصنيف المجمعات من حيث البنية الشعاعية.....	**11**
03	تصنيف المجمعات من حيث البنية الدائرية.....	**12**
04	تصنيف المجمعات من حيث البنية المركبة.....	**12**
05	المساهمات المباشرة.....	**28**
06	المساهمات غير المباشرة.....	**28**
07	المساهمات الدائرية.....	**29**
08	المساهمات المتبادلة.....	**29**
09	المساهمات المركبة.....	**30**
10	تقنية التجميع المباشر.....	**34**
11	تقنية التجميع غير المباشر.....	**36**
12	الهيكل التنظيمي لمجمع تربية الدواجن للغرب.....	**56**
13	الهيكل التنظيمي لشركة موستافي.....	**58**

مقدمة :

إن الإفصاح المحاسبي تطور بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة فن تسجيل و تبويب الأحداث الاقتصادية و المعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبية، من خلال قياس و تحليل و تقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة بفروعها للأطراف التي لها مصالح معها، ومع التطور الهائل الذي يشهده العالم من خلال إقامة تكتلات اقتصادية وما تتطلبه مستلزمات العولمة دفع بالعديد من الدول إلى محاولة توحيد الأنظمة المحاسبية وكذلك الحال بالنسبة إلى الجزائر التي حاولت مواكبة هاته التطورات من خلال سن تشريعات وقوانين مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية من أجل التقليل من حدة الفجوة الموجودة بين النظام المحاسبي الجزائري والأنظمة المحاسبية الدولية لتحسين عملية الإفصاح والقياس المحاسبي وإعطاء معلومات مالية أكثر موثوقية وشفافية ومنح صورة حقيقة لوضعية المؤسسة تلبية لمستخدمي المعلومات المالية بغية الوصول إلى توافق محاسبي عالمي.

و من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير القوائم المالية الموحدة على تلبية احتياجات الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي؟

ويمكن تجزئة التساؤل الرئيسي للأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى إمكانية تطبيق القوائم المالية الموحدة وفق النظام المحاسبي المالي؟
- ما مدى ملائمة القوائم المالية الموحدة للإفصاح المحاسبي؟

الفرضيات:

للاجابة على التساؤلات السابقة نعتمد على الفرضيات التالية:

- يمكن تطبيق القوائم الموحدة في المؤسسة الاقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي.
- تلائم القوائم المالية الموحدة متطلبات الافصاح المحاسبي.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أساب لاختيار الموضوع منها ما هو موضوعي و منها ما هو ذاتي نوجز ها فيما يلي:

الذاتي :

- الاهتمام بالمجال المحاسبي؛

الموضوعي:

- انطلاقا من مبدا تغليب الجوهر على الشكل في القوائم المالية؛
- بناء ثقافة مقبولة على الافصاح المحاسبي لدى معدي القوائم المالية الموحدة؛

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يعالج جانب مهم في تطبيقات المحاسبة (الافصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة) و بتحديد سلامة القوائم المالية و نوعيتها.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذا البحث إلى الاجابة عن التساؤلات المطروحة أعلاه و تقييم مدى تأثير القوائم المالية الموحدة على تلبية احتياجات الإفصاح المحاسبي، و محاولة تقديم الإفصاح المحاسبي و أهمية تطبيق القوائم المالية الموحدة.

- معرفة طرق الإفصاح عن القوائم المالية الموحدة.
- إلقاء الضوء على متطلبات الإفصاح على القوائم المالية الموحدة، وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهت عملية الدراسة مجموعة من الصعوبات اهمها ما يلي :

- الصعوبات في ضبط المصطلحات و توحيد المفاهيم المتعلقة بالموضوع؛
- المدة المحددة للدراسة غير كافية لانجاز الدراسة بالشكل و المضمون المطلوب؛
- شح المعلومات حول الموضوع محل الدراسة ؛
- رفض المجمعات الإفصاح عن قوائمها المالية المجمعة.

هيكل البحث :

للإجابة عن إشكالية البحث و كذا الأسئلة الفرعية المطروحة، تم تجزئته إلى مقدمة، ثلاث فصول و خاتمة

المقدمة: تتضمن العناصر المنهجية التي يفترض أن تحتويها مقدمة كل بحث سواء فيما يتعلق بالإشكالية ، الفرضيات أهمية و أهداف الدراسة، أسباب اختيار الموضوع... إلخ

الفصل الأول: يحتوي على مبحث لماهية مجمع الشركات و مبحث لمحيط و مزايا تكوين المجمع.

الفصل الثاني: يحتوي على مبحث لماهية التجميع المحاسبي و مبحث بعنوان الإفصاح المحاسبي و القوائم المالية الموحدة وفق النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثالث: يحتوي على الدراسة التطبيقية ولها مبحثين، مبحث لتقديم الشركة محل الدراسة و مبحث لعرض القوائم المالية المدمجة للشركة.

قائمة المراجع

الكتب:

الكتب باللغة العربية:

- خلاصي رضا، (2005)، النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الأشخاص الطبيعيين و المعنويين، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر.
- طارق عبد العال حماد، (1999)، اندماج و خصخصة البنوك، الدار الجامعية، القاهرة.
- مبروك حسين، (2004)، القانون التجاري الجزائري و النصوص التطبيقية و الإجتهاد القضائي، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر.
- محمد أبو نصار و جمعة حميدات، (2008)، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن.
- محمد سمير الصبان، (1991)، دراسات في الموجودات المالية/ أصول القياس و أساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت.
- محمد مطر و موسى السويطي، (2008)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن.
- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، (2002)، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- يوسف محمود جربوع و سالم عبد الله جلس، (2002)، المحاسبة الدولية، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

الكتب باللغة الفرنسية:

- Abdelmadjid Bouzidi, (1999), Comprendre les mutations de l'économie Algérienne, édition ANEP, Alger.
- Bruno Bachy et Michel Sion, (2009), Analyse financière des comptes consolidés normes IFRS, 2ème edition, Edition Dundo, Paris.
- Christine Colette , (1994), Incitation à la gestion fiscale des entreprises, édition Eyrolles, France.
- Dominique Mesplé-Lassalle, (2006), la consolidation des comptes normes IFRS, édition maxima, paris.
- Francis Lefebvre, (2000), Mémento pratique fiscal 2000, édition Lefebvre, France.

- François Colinet et Simon Paoli, (2008), pratique des comptes consolidés, 5ème Edition, Edition Dundo, paris.
- François Colinet, (1997), pratique des comptes consolidés, Edition Dundo, Paris.
- J. Y. Eglem et P. Gazil, (1984), La consolidation outil de gestion et de contrôle des groupes, édition Vuibert, Paris.
- Jean Montier- Gilles, (1995), Technique de consolidation, Europe- France.
- José Destourns et T.Hierry, (1998), comptabilité et gestion des sociétés, Edition la cost, France.
- Mohammed Cid Ben Aibouche, (2007), la comptabilité des sociétés, office des publications universitaires, Alger .
- Nguyen Phu Duc, (1985), La fiscalité internationale des entreprises, édition Masson, France.

المذكرات:

- أحمد مقدمي، (2005-2006)، النظام المحاسبي و الجبائي لمجمع الشركات – دراسة حالة مجمع صيدال-، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
- أمال فريال أوماطة، (2001-2002) ، تقنية تجميع الحسابات " حالة الشركة القابضة سونطراك"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
- حسين عبد الجليل آل غزوي، (2009)، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية، بحث ضمن متطلبات برنامج الماجستير، الأكاديمية العربية بالدنمارك.
- حواس صلاح الدين، (2008)، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- رشيد عريوة، (2009-2010)، أساليب و طرق اندماج الشركات، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة.
- طارق شوقي، (2009)، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة .
- كنزة زيتوني، (2004-2005)، دراسة تحليلية لجباية مجمع الشركات دراسة حالات (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الجزائر)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
- ماجد ماهر، (2008)، مدى قابلية إعداد قوائم مالية موحدة وفق المعايير الدولية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة.
- منير سلامي، (2009-2010)، القوائم المالية المجمعة على ضوء المعايير الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة.

الندوات و المؤتمرات و المشورات:

- وليد ناجي الحيالي، (2007)، النظرية المحاسبية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- Mohamed Nadji Hergli, (2007), Séminaire sur la consolidation des comptes en IFRS, Alger.

القوانين و الجرائد:

- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد: 27.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الجزائر، الصادرة في 25 مارس 2009.
- القانون التجاري الجزائري.

المواقع الإلكترونية:

- http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ias_31_participations_dans_des_coentreprises
- http://www.mfdgi.gov.dz/
- http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45628.pdf

التشكرات

اللهم أعوذ بك من قلب لا يخشع وعين لا تدمع وعلم لا ينفع ودعاء لا يستجاب له، احمد المولى جل شأنه بديع السموات و الأرض العزيمة و الصبر الذي منحني إياهما طيلة المشوار ليتكلل جهدي بهذا العمل الذي أتمنى أن يكون سندا علميا نافعا لكل من يطلع عليه.

أتقدم بخالص الشكر وامتناني للأستاذ " بلعياشي بومدين " الذي لم يبخل جهدا لمساعدتي في إنجاز هذا العمل.

كما أشكر كل إطارات مجمع متيجي و مجمع تربية الدواجن للغرب وأخص بالذكر المؤطر السيد" زيتوني عبد الله" و " بلعربي جهيدة " على مساعدتهما لي.

وأختم شكري إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد

لكم جميعا كل شكري.